حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الحراك السياسي الحزبي بعد ثورة يناير ٢٠١١م
" دراسة ميدانية لأثر توظيف المال السياسي في الأحزاب السياسية "

عبدالحميد يونس زيد*

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم – الفيوم

المستخلص

سعت الدراسة الراهنة للبحث في أهمية دراسة وتحليل واقع ومستقل الأحزاب السياسية الجديدة ومسار تطورها، حيث صاغت نموذجا جديدا للخريطة الحزبية، ثم توظيف المال السياسي بكثافة في العمل الحزبي، وتصارعت فواعل ومصالح متضاربة لامتلاك القدرة على صياغة القرار السياسي مستقبلا، وقوض ثالوث المال السياسي والأحزاب والإعلام فرصة بناء نظام حزبي ديمقراطي، يستحقه بجدارة شعب قام بثورتين، متخلصا من الاستبداد السياسي والهوس الديني.

ووفقا لهذا الفهم، تستهدف الدراسة محاولة الكشف عن تأثير عملية توظيف المال السياسي على واقع الأحزاب السياسية الجديدة ومسار تطورها في إطار تحليل معوقات تطوير تلك الأحزاب، إضافة إلى مستقبل الأداء الحزبي في سياق صراع القوى والمصالح والفواعل الجديدة في مرحلة التحول السياسي بعد ثورة يناير وثقافة سياسية تقليدية، ساهم في تأزمها أبعادا إقليمية ودولية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المدخل التحليلي المستند إلى دراسة حالات معمقة طبقت على ثلاث وعشرين من قيادات الأحزاب مجتمع البحث والمرشحين على قوائمهم وأجريت بشكل معمق وفي جلسات متعددة، وتضمنت تلك العينة عدد ٥ رئيس حزب، عدد ٢ أمين عام للحزب، عدد ٢ أمين تنظيم، عدد ٢ أمين صندوق، وعدد ١٢ مرشح على قوائم الحزبين، بمحافظة القاهرة.

كان من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها لقد أظهرت الدراسة الحالية وجود توافق بين المهتمين والمنظرين بالنظام السياسي المصري حول وجود خلل في بنى ووظيفة الأحزاب السياسية دون استثناء قبل ثورة يناير، مما أسس تحديا جوهريا لتطوير النظام الحزبي، وكان سببا في تحول تنظيم المطالبات نحو الحركات الإجتماعية الاحتجاجية، تلك التي أودت بالنظام وأحدثت زلزال التحولات السياسية التي شهدتها مصر. وجاء الانهيار السياسي كنتيجة لعدم اهتمام النظام ببناء مؤسسات سياسية فاعلة وقد جاءت تلك النتائج متوافقة مع رؤية " هنتنجتون " النظرية، حيث يذهب إلى أن الانهيار السياسي نتيجة حتمية لأي تحديث دون بناء مناسب ومتزامن للمؤسسات السياسية، لأن التحديث يطلق العنان لقوى اجتماعية وسياسية لاتستطيع المؤسسات التقليدية حجزها أو السيطرة عليها ومن ثم لايمكن تجنب الانهيار السياسي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

مقدمة:

تأتي ضرورة تطوير الأحزاب من حيث الفكر والبناء والآداء والممارسة في كونها شروط موضوعية حتمية لتطوير النظم السياسية في أي مجتمع لتكون قادرة على التعامل مع كافة المتغيرات والمستجدات بالكفاءة والفاعلية لتحقيق الاستقرار السياسي، وتلك حقيقة تؤكدها خبرة المجتمعات الديمقراطية، فقد لعبت الأحزاب دورا هاما في تطوير النظم السياسية ومواجهة الأزمات المجتمعية على كافة الأصعدة والمستويات.

ورغم تباين رؤى الباحثين حول واقع العمل الحزبي في الحقب الماضية، تلك التي أعقبت إجراءات التحول الساسي تجاه الليبرالية السياسية منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى قبل تحولات ثورتي يناير– ويونيو، وفقا للتوجهات الفكرية أو المناهج البحثية المستخدمة، إلا أن هناك توافق حول وجود خلل في بنى ووظيفة الأحزاب السياسية المصرية دون استثناء، مما أبطأ عمليات التحول الديمقراطي وأسس تحديا جوهريا لتطوير النظام الحزبي، كان سببا في انغلاق النظام وتحول المطالبات نحو الحركات الإجتماعية الاحتجاجية، تلك التي أودت بالنظام وأحدثت زلزال التحولات السياسية التي شهدتها مصر غداة ثورتي يناير – يونيو.

إنه وفقا لطبيعة ومحددات التحولات السياسية السريعة فهي تعد فترات تغيير عنيف وجوهري في المجتمع، فسقطت خلالها أعراف وتقاليد كانت مستقرة لحقب طويلة، ووجد خلالها الفاعلون الرئسيون أنفسهم وكأنهم أمام قواعد جديدة تماما للعملية السياسية، قد لايملكون أدوات أو مهارات التعامل معها، حيث أظهرت تلك الفترة هشاشة التنظيمات السياسية وإعلاء قيمة الأشخاص على التنظيمات وأضحت طبيعة الحياة السياسية واستمرارها بشكل عام في المجتمع على المحك.

لقد شكلت صيرورة التحولات السياسية والمجتمعية تلك مشهدا مثيرا للتأمل والتحليل، أن تقود ثورة أظهرت شدة هشاشة وانحسار دور الأحزاب السياسية إلى الإقبال المتنامي لتأسيس أحزاب جديدة بلغت أكثر من مائة وثلاثة حزب خلال العام الأول.

ورغم الزيادة المطردة لتأسيس الأحزاب الجديدة، لم يرافقها زيادة حيوية ديناميه الحياة الحزبية، حيث أظهرت الأحداث قصور في آداء الأحزاب سواء في تفاعلها مع قضايا المجتمع وأزماته أو قدرتها على استقطاب شرائح وفئات منتمين أو متعاطفين معها، يرصد ذلك حقيقة أن أقل من ٣% من المصريين ينتمون أو لديهم النية للانتماء للأحزاب سياسية.

إن ثمة مؤشرات لإمكانية لعب المال السياسي دورا حاسما في الاستحقاقات الإنتخابية البرلمانية، فقد اعتبره كثير من المراقبين أبرز العوامل التي أثرت على العملية الانتخابية في دولة تشهد ارتفاعا في معدلات الفقر والبطالة وضعف بنى وآداء الأحزاب، مما فرض تساؤلات حول حدود تأثير توظيف المال السياسي على السلوك السياسي والتصويتي للأحزاب المصرية في حقبة مابعد ثورة ٢٥ يناير.

أولا: أهمية وأهداف الدراسة

ترتيبا على ماسبق، جاءت أهمية دراسة وتحليل واقع ومستقل الأحزاب السياسية الجديدة ومسار تطورها، حيث صاغت نموذجا جديدا للخريطة الحزبية، ثم توظيف المال السياسي بكثافة في العمل الحزبي، وتصارعت فواعل ومصالح متضاربة لامتلاك القدرة على صياغة القرار السياسي مستقبلا، وقوض ثالوث المال السياسي والأحزاب والإعلام فرصة بناء نظام حزبي ديمقراطي، يستحقه بجدارة شعب قام بثورتين، متخلصا من الاستبداد السياسي والهوس الديني.

ووفقا لهذا الفهم، تستهدف الدراسة محاولة الكشف عن تأثير عملية توظيف المال السياسي على واقع الأحزاب السياسية الجديدة ومسار تطورها في إطار تحليل معوقات تطوير تلك الأحزاب، إضافة إلى مستقبل الآداء الحزبي في سياق صراع القوى والمصالح والفواعل الجديدة في مرحلة التحول السياسي بعد ثورة يناير وثقافة سياسية تقليدية، ساهم في تأزمها أبعادا إقليمية ودولية.

١. اهتمام الدراسة بالحزب كوحدة تنظيم سياسي – مؤسسة سياسية– ويمكن دراستة هنا في سياق المعايير التقويمية " **لصموئيل هينتجتون** " كمؤشرات لرصد وتحليل البناء والآداء الحزبي، تلك التي تمثل قدرة ومستوى الحزب على التكيف " التوافق "، درجة ومستوى التنظيم، مستوى الاستقلالية، والتماسك، ويمكن إضافة معياري القاعدة الجماهيرية، ومستوى وقدرة الحزب على الحوار وبناء التحالفات.

٢. الكشف عن تأثير الظرفية التاريخية في سياق التحولات السياسية والاجتماعية غداة الثورة.

٣. الكشف عن البعد الإقليمي والدولي وصراع المصالح الاقليمية وتحالفاتها الداخلية ومدى تأثيرها على الحياة الحزبية.

٤. الاهتمام بالميكانيزمات غير الرسمية في دائرة العلاقات داخل وبين الكيانات السياسية، فهي ذات أهمية في التحليل الاجتماعي والسياسي وقد أصل لها " **Spring Borg Robert** " بمفاهيم الشلة والدفعة، والعلاقات الشخصية والعائلية وعصبية الدم والمكان، وتم تطويرها لمفاهيم رأس المال الإجتماعي ومدى القدرة على استخدامه في تأسيس وإدراة العمل الحزبي.

ثانيا: تساؤلات الدراسة

١– ماطبيعة بنى وآداء الأحزاب المصرية بعد الثورة ؟
٢– ماتأثير دوائر العلاقات غير الرسمية والثقافة السياسية التقليدية على تشكيل وآداء الأحزاب ؟
٣– ما تأثير توظيف المال السياسي في تغيير السلوك الحزبي ؟
٤ – ما تأثير التحولات الثورية على السلوك السياسي للأحزاب غداة الثورة ؟

ثالثا: الإجراءات المنهجية للدراسة

وترتيبا على ماسبق يمكن توظيف تلك الرؤية إجرائيا لتوجيه الدراسة نظريا وميدانيا واستخدام الأدوات البحثية التالية:

أ–العمل الميداني

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من مصادرها الأولية على الطرق الكيفية وأدوات المنهج السسيو– أنثروبولوجي المختلفة، تلك التي تعتبر أكثر ملائمة لفهم آليات العمل والآداء داخل الأنساق السياسية في مجتمعاتنا التي يستخدم فيها بكثافة العلاقات غير الرسمية ورأس المال الاجتماعي في تأسيس وإدارة الأحزاب وقد استخدمت الدراسة مايلي:

١–الملاحظة بالمشاركة :

والتي استهدفت معايشة مجتمع البحث في موسم العمل السياسي وهي الفترة الزمنية من يوليو – إلى ديسمبر ٢٠١٥، والتي شهدت إعداد قوائم المرشحين والتحالفات

والدعاية الحزبية للانتخابات، حيث عمدت كتابة تقارير منتظمة حول كيفية اختيار المرشحين والتحالفات وأسلوب العمل داخل الحزب، وثقافة إدارة العمل الحزبي بإستخدام الأساليب غير الرسمية والرأسمال الاجتماعي.

٢-الجماعات البؤرية:

سواء التنظيمية أو التي تمت بطرق تلقائية أثناء الاجتماعات الدورية التي تنفذها الأحزاب والأمانة العامة طوال فترة الإنتخابات تلك التي ساعدت على تعميق فهم الباحث بكثير من خلفيات السلوك السياسي لتعامل القوى السياسية مع الأحداث في مجتمع البحث.

٣-دليل مقابلة مفتوحة:

طبق على ثلاث وعشرين من قيادات الأحزاب مجتمع البحث والمرشحين على قوائهم وأجريت بشكل معمق وفي جلسات متعددة، وتضمنت تلك العينة عدد ٥ رئيس حزب، عدد ٢ أمين عام للحزب، عدد ٢ أمين تنظيم، عدد ٢ أمين صندوق، وعدد ١٢ مرشح على قوائم الحزبين.

رابعا: مفاهيم الدراسة

١ - الأحزاب السياسية:

يتطلب الحديث عن سوسيولوجيا الأحزاب عرضاً لثلاث قضايا الأولى: مفهوم الحزب كمؤسسة سياسية ومدى توافق واقع الأداء الحزبى لمعايير المؤسسية ومفاهيم تحليل تلك الإشكالية ميدانيا، والثانية: حدود وإمكانيات مفهومات علم إجتماع الأحزاب فى فهم الواقع الحزبى، وما تطرحه من مقولات تفسيرية، والثالثة: مفهوم السلوك السياسى الحزبى وما يقدمه من محاولات لفهم الإستجابات الداخلية والأفعال التى يمكن ملاحظتها للفاعل السياسى الفرد فى سياقه المجتمعى والثقافى العام.

كانت بداية علم إجتماع الأحزاب أو سوسيولوجيا الأحزاب، مع ظهور الأعمال الكلاسيكية الأولى لكل من **Mosisei Dstrogorsks** و **Robert Michlels** ، ومنذ ذلك التاريخ ورغم إستحداث مفهومات تفسيرية عديدة، الا أن تلك الأعمال الأولى ظلت أساس الجهد العلمى السوسيولوجي، ومحدداً لإطار تساؤلات وقضايا دراسات الأحزاب(١).

تمحورت أعمال علم إجتماع الأحزاب متأثرة بأعمال " روبرت ميخائيل " لعشرات السنين حول قضايا البناء الداخلى للأحزاب، مثل ديمقراطية وتنظيم الحزب، الهرم التراتيبى للقيادات والأعضاء المنتمين أو ما اسماه Oligrchie ، آلية السلطة والتحكم داخل الحزب، إختيار وتصعيد النخب الداخلية، فضاء التجنيد والتعبئة، وكذلك البنية الطبقية للأعضاء المنتمين له (٢).

إن الجدل حول قانون ميشيل لنشأة حكم الأقلية أسس أكبر حركة لبحوث ودراسات علم إجتماعى ذات خلفية تاريخية يهتم بالأحزاب، إلا ان تزايد الإهتمام المنظم بالاتجاهات الحديثة لقضايا الأحزاب، هيئت لجرأة توجيه مقولات نقدية لازعة للأعمال الكلاسيكية وأدواتها المنهجية، تمثلت فى الطبيعية الجديدة لمقولات علم الإجتماع السياسى فى المحيط الانجلو – أمريكانى، فيما سمى بالنظرية الواقعية للديمقراطية والتى أنطلقت من مفاهيم المجتمع الجماهيرى كأساس لتفسير الديمقراطية الحديثة.

بمرور الوقت تم التغلب على أزمة الوعى بالأعمال الكلاسيكية، فتحولت الإهتمامات إلى شروط ومحددات كفاءة الوظيفة، واستقرار النظم، وضعف الشرعية، وحتى مع ظهور الجدل فى علم الإجتماع السياسى حول الاتجاهات الحديثة Politics of

New masses كسبت الأعمال الكلاسيكية لـــ " **Michles** " و **Ostrogosrsks** "

" تماسكها وعاد بريقها ؛ حيث أثبتت دراسات واقع الأداء الحزبى المعاصر، صحة مـــا أظهرته تلك المقولات بشأن تحكم الأقلية وبنية القيادة فى الأحزاب الحديثة، وكيفية توثيـــق آلية سلطتها، مع تزايد فقدان الجماهير بما فيها قواعد وأعضاء الأحـــزاب التـــأثير علـــى عملية صنع القرار داخل الأحزاب [٣] ، ولقد تكرس هذا الشعور العـــام بتراجـــع أهميـــة الجماهير مع تنامي عمليات المؤسسية داخل الأحزاب، إضافة إلى إنحسار دور ووظيفـــة البرلمان فى مواجهة الجهاز التنفيذى للدولة القومية، وسيطرت نفس النظرة علـــى رصـــد تراجع فى الحق السياسى الطبيعى المورث للجمهور العريض، كما صاغته أسس وقواعد البرلمانيات الديمقراطية، وهو ما يتعارض مع ما يعلن من تدابير وإجراءات.

فى مقابل نموذج " **ميشل** "، تبنى S. Barnes " مفهوم لامركزية بنية الوحدات السياسية، والتى تتوثق من خلال توافر العديد من قنوات الاتصال تلك التى تحدد أو تقلـــل سلطة قادة الأحزاب، إلا أنه يربط قدره المشاركين أو المنتمين للحزب على التـــأثير فـــى عمليات صنع القرار، بتأكيده على قيمة العلانية ونظام الإعلام المستقل وشـــفافية قنـــوات الإتصال .

فى سياق متوافق مع " **S. Barnes** " يذهب كل مـــن " **S.J.Eldarsveld**

S.M Lipset" إلى قدرة المجموعات القيادية فى الأحزاب على إحداث التوازن، حيـــث يمكنها تحقيق التحالف مع جماعات فرعية، بالإضـــافة إلـــى تعـــدد الإرتبـــاط والتبـــاين الإجتماعى مما يؤدى إلى تقليص حكم الأقلية ؛ [٤].

تلك الرؤى تذهب إلى إمكانية تحقيق أو قيام معارضة داخل الأحزاب، لأن التباين الإجتماعي وصراع القوى والرؤى، وبصفة خاصة الإنقســـامات الأيديولوجيـــة تؤســـس لفرصة قيام معارضة شبه مؤسسية أو منظمة، أو ما يطلق عليـــه بالأجنحـــة المعارضـــة داخل الحزب ؛ وذلك لتؤدى وظيفة التعبير عن إهتمامات ومطـــالب الأعضاء المنتمين أو المؤيدين لتلك الرؤى.

فى سياق تأكيده على تأثير الظروف التاريخية على تشكيل الديمقراطية الحديثة يشير" **ماكس فيبر Max Weber** إلى أن المجتمع الجماهيرى Massengesellschaft وكذلك حالة المجتمع البيروقراطى الرشيد Die burokratische Rationalisierung der gesellschaft لا تنبثق من تصور خيـــالى، فنجد أنه حاول الإجابة على التساؤل الذى أثار الجدل العلمى آنذاك، كيف يجب أن تتشكل أو يعاد تشكيل نظم الحكم حتى يمكن وصفها بالنظم الديمقراطية، ومع بقاء الحوار مفتوحاً حول الشروط والمحددات، الكفاءة الوظيفية، الفاعلية والتأثير والاستقرار، تظل أهمية شروط إنجاز Durchsetzung وتأمين مبادىء شرعية الديمقراطية فى ممارسة النظم السياسية وحكم الشعب من وجهة نظره باقية.

والسبب كما يذهب الرواد الأوائل فى الإتجاهات الكلاسكية، هو أن النمط الســـائد للسلوك السياسى فى الأحزاب السياسية يتركز فى يد النخبـــة الا أن ذلـــك لـــم يعطيهـــا الشرعية، كما دلل على ذلك " ماكس فيبر " ؛ فقد فرق فى علم إجتماع السلطـــــة بـــين

أحزاب الأعيان Patronage والأحزاب العقائدية Honoratioron والأحزاب الجماهيرية (٥). وبالرغم من أن جلً الدراسات المهتمة بالأحزاب – فى الوقت الراهن – تعطى أهمية للشروط الضرورية لانجاز التنظيم الداخلى وتأسيس ديمقراطية الأحزاب الداخلية، لا تنكر مقولات القدرة الوظيفية أو كفاءة الأداء الحزبي والتى تتطلب مستوى مناسب من الفاعلية والاستقرار لتدعيم التنظيم الديمقراطى الداخلى للأحزاب.

ويرى "**F. Naschold** " أن تلك المقولات تواجه صعوبات عديدة، إذا ما خضعت لمعايير نظرية صنع القرار فى المجتمعات الحديثة، حيث لا يمكن تحقيق مبدأ القدرة على التأثير فى صنع القرار فى المنظمات أو الكيانات كثيفة الأعداد أو التى توصف بالجماهيرية (٦).

فالأحزاب السياسية في المجتمعات تعد أحد أشكال الحريات الفردية والجماعية تلك التي تندرج تحت طائلة الحريات السياسية ، حيث تقوم الأحزاب السياسية في المجتمعات التي تسير وفقا للركب الديمقراطي الليبرالي بدورا مهم في العملية السياسية والاجتماعية ، وذلك يأتي في ظل أرضية قانونية تكفل حرية التعبير عن الأفكار، وتحقيق برامجها عبر القنوات المشروعة والمسموح بها دستوريا في المجتمعات ، حيث يمكنها ذلك من أن تؤدي وظائفها السياسية التي تسهم في تعزيز الديمقراطية على اعتبار أنها حلقة الوصل بين الحكام والمحكومين بما يسمح بتحريك المياة الراكدة في الحياة السياسية، إنها بذلك تعمل على مساعدة جمهور الناخبين في تكوين آرائهم السياسية كما تؤدي دورا هاماً في حماية حقوق الإنسان وتؤسس لبناء دولة عصرية يسودها القانون والأمن بإعتبارهم أهم ركائز المجتمع المدني.

وقد عرف الفقهين الفرنسيين **(فرانسوا جونبترك)** و**(تران فان مينيه)** الأحزاب السياسية بقولهما: **(.....كل تنظيم يستحوذ على كوادر حزبية موزعة داخل إقليم الدولة وهي كوادر محترفة للسياسة وهدفها صالح المجتمع كما أن هذه الكوادر تضع نصب أعينها الوصول للسلطة منفردة أو بالانضمام إلى التنظيمات الأخرى أو على الأقل في حالة عجزها عن تحقيق هذه الغاية التأثير على السلطة القائمة أو التأثير في قراراتها.....)**(٧).

ووفقا لذلك تكتسب الأحزاب السياسية أهميتها كظاهرة اجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، بيد أن هذه الأهمية تكون أكبر وأعظم في المجتمعات التي تسير وفق الديمقراطية، والتي تعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتكفل لكل جماعة أو فئة من المجتمع حق وحرية التعبير السياسي عن نفسها، والمشاركة، بشكلٍ أو بآخر، في النظام السياسي القائم، وبالتالي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع .

وتقوم حرية تكوين الأحزاب السياسية على بعض المبادئ التي يعد وجودها ضرورة في مجتمع يعتنق التعددية الحزبية كنظام حزبي والديمقراطية كمذهب سياسي لأن تأسيس الأحزاب استنادا على هذه المبادئ من شأنه أن يعزز أسس الديمقراطية وما يستتبعها من تداول سلمي لمقاليد الحكم، كما أن وجودها يحقق الحفاظ على وحدة الدولة ويحقق التعايش السلمي بين مكونات شعب الدولة.

لذلك نجد أن التشريعات الحديثة المنظمة للأحزاب السياسية تتجه إلى إعتماد بعض المبادئ الأساسية لحرية تكوين الأحزاب السياسية ومن أهم هذه المبادئ مبدئي المواطنة والانتخاب في تأسيس الحزب السياسي لما لهذين المبدأين من أهمية بالغة في ترسيخ أسس النظام الديمقراطي لأية دولة.

وفي سياق هذا الفهم السابق يمكن عرض بعض من المفهومات الشائعه في المحيط العربي

يذهب " **Bengamin Constont** " في تعريفه للأحزاب السياسية على أنها جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين ، أما " **جون جيكال وأندري أوريو** " فيذهبا إلى: "**... أن الحزب هو تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة....**".

وفي ذات السياق تظهر إشكالية أخرى في تعريف الأحزاب السياسية وهي إلتباس المفهوم مع بعض من المفاهيم الأخرى المرتبطة حيث يأتي مفهوم جماعة الضغط في مقدمة تلك المفاهيم ويمكننا التفريق بينهم بناء على كيفية الاشتراك في الحياة السياسية. وفي هذا الإطار تسعى الأحزاب إلى الحصول على السلطة بالمؤسسات الانتخابية ". ويأتي مفهوم جماعات الضغط في إطار عدم السعي للفوز بالسلطة، ومن ثم لا تتصارع على الانتخابات، ولكنها تسعى للتأثير في السياسة العامة [٨]. كما أن الأحزاب السياسية تسعى إلى الممارسة المباشرة للسلطة لفترة طويلة وعلى نطاق واسع جداً من القضايا، كما إنها الوسيلة الأكثر شيوعاً للتعبير عن إرادة الشعب وتوجيهها[٩].

ويذهب الفكر الماركسي في تعريف الحزب على أنه " تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي " ويذهب الحزب الشيوعي في تعريفه " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصورة بهدف الوصل إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا [١٠].

والفكر العربي يتفق في تعريفاته مع الاتجاه الليبرالي ويذهب " **سليمان الطماوي** " في تعريفه للأحزاب السياسية بأنها " جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين [١١].

أما" **رمزي الشاعر**" يعرف الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها [١٢].

وفي سياق البحث عن العناصر المفترض توافرها في الحزب السياسي يرى " انطونيو جرامشي ضرورة وجود ثلاثة عناصر رئيسية:

١-عنصر واسع الانتشار يشمل أفرادا عاديين يشاركون بإنضباطهم وبإيمانهم.
٢-التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فاعلة.
٣-العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا معنويا [١٣].

إن خلاصة ماسبق يشير مفهوم الحزب في الأدبيات السياسية إلى التكتلات المنظمة من المواطنين لهم مصالح واهتمامات اجتماعية مشتركة ورؤية سياسية واضحه حول تشكيل نظم الدولة، ووفقا لذلك تختلف عن جماعات الضغط أو جماعات المصالح المختلفة والتي تحاول التأثير على القرار السياسي، إلا أن الأحزاب بالإضافة إلى تأثيرها على القرار السياسي فهي تهدف لتولي وممارسة السلطة أو المشاركة في الحكم.

٢-الثقافة السياسية:

يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها مجموعة المعتقدات والمواقف والقيم والمثل والعواطف والتقييمات المهنية عند شعب حول النظام السايسي في وطنه، ودور الذات في ذلك النظام، وهي نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى، يجب أن نميز بين النخبه وثقافة الجماهير في ضوء

اختلاف توجهات صنع القرار السياسي عن توجهات المواطنين، وقد تتضمن ثقافة الجماهير عدد من الثقافات الفرعية المدنية وفقا للاختلافات العرقية، والطبقية، والدينية، والإقليمية.

وقد عرض " **لاري دايمون** " تصنيفا لعناصر الثقافة السياسية كما يلي :

*توجيه معرفي: يشمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات بشأنه.

*توجييه عاطفي: يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي.

*توجيه تقييمي: يتضمن إلتزامات بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بالقيم.

وإذا كان الكثيرون يرون في الثقافة السياسية حتمية سببية، بمعنى أنها تحدد مسبقا البنى السياسية والسلوك السياسي، لأنها لاتتغير بسهولة لتجذرها في التاريخ المميز للأمم وتتشكل من خلال تجارب قوية للمشاركة الإجتماعية المبكرة، كما إنها سابقة سببا وتغيرها حاسما في تقرير مسار التطور، إلا أن السببية تلك تصح في الاتجاهين أيضا. بمعنى أن الثقافة السياسية تؤثر في البنية والسلوك، والبنية والآداء يؤثران في المواقف ، وإذا كانت الثقافة تؤثر في البناءات الديمقراطية، فإنها تتشكل ويعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل مثل التغيرات العريضة في البنية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات الدولية، وأداء النظام السياسي من التجربة التاريخية والتحولات المؤسساتية والمشاركة السياسية.

مانود التأكيد عليه هنا، أنه لايجب أن تجعلنا الرؤى السابقة نقول بأن الثقافة السياسية شرطا مسبقا ووحيدا لظهور الديمقراطيات، أو إجراء تغييرات في بنية النظام السياسي تستهدف ذلك، حيث يمكن للديمقراطية أن تستمر في ظل وجود ثقافات فرعية لفئات أو شرائح هامة معادية لها ، لأن استمرار الديمقراطية سيؤدي إلى إضعاف قوة تلك الفئات أو تخفيف حدة عدائيتها للديمقراطية مع الوقت، ومع إسقاطنا لأي شروط مسبقة للديمقراطية إلا أن الاستثناء الوحيد يكمن في الإلتزام بالمشترك بين النخب السياسية بشرعية الديمقراطية ومبادئها الإجرائية، وترجع أهمية الاهتمام بمعتقدات النخب والناشطين وفقال لرؤية " **روبرت دال** " لأنها تكون حاسمة ومؤثرة خاصة في السنوات الأولى من تشكيل البناءات الديمقراطية وذلك للأسباب التالية:

١–يتمتع هؤلاء بنفوذ أكبر من سائر الفاعلين وتأثير متزايد على الأحداث السياسية.

٢–وهم أكثر قابلية لتكون لديهم معتقدات سياسية ذات توجهات أكثر إعتدالا وشمولية.

٣–وأن أعمالهم تكون أكثر قابلية لتنفيذ بهذه التوجهات.

٣–المال السياسي:

يعد مفهوم المال السياسي من المفهومات التي باتت تستأثر بإهتمام العديد من الباحثين في الحياة السياسية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بالنظم الديمقراطية ولتأثير المال السياسي على فاعلية السياسية الخارجية وفي المحافل الدولية. لقد بات المال يلعب دورا فاعلا في شراء الأصوات وتوجيه الناخبين للأحزاب والشخصيات الفاعلة، ووفقا لذلك أصبح المال أحد أهم مؤثرات الصراع السياسي مما أنتج حالة من عدم الاستقرار للحياة الحزبية في مصر في الفترات الإنتخابية خاصة المصاحبة للتحولات السيساسية السريعة.

فضلا عن الدور الذي يلعبه المال الساسي في دول الثورات بشكل عام ومصر بشكل خاص وكيف أن مليارات الدولارات بدلا من أن تذهب إلى التنمية ولتحقيق مستوى معيشة أفضل لقطاعات واسعه من المجتمعات العربية، تذهب إلى تدمير الاستقرار سياسيا

واقتصاديا وأمنيا، من خلال تسخيرها لعمل سياسي يستهدف تحقيق مصالح إقليمية وكرس العنف المجتمعي.

يشير في هذا السياق الاقتصاديين إلى ضرورة التمييز بين المال الفني العيني، والحقوقي، والحسابي، كما ذهبوا إلى تقسيم المال لثابت ومتداول، ووفقا لهذا التمييز فإنهم يرون أن المال هو " مجموة من الموارد غير المنسجمة من حيث النوع والشكل وتدخل في دورة اقتصادية لإنتاج سيل من المداخيل وإلى ميلاد تجهيز واستهلاك جديدة [١٤].

بشكل أكثر تحديدا للمال السياسي، فإنه لم يعرف بشكل مباشر وذلك لحداثه استخدام المصطلح، وإذا ماعرف فإنه يركز على السياسة الداخلية، حيث يذهب البعض لتعريفة على أنه توظيف المال لتمكين شخص ما، أو حزب ما للوصول لمكانة ما في العملية السياسية، وفي نفس السياق عرف على أنه استخدام المال لأغراض وأهداف سياسية، أو المقابل الذي يدفعه شخص أو جهة أو يدفع إليهما مما تميل النفس إلى تملكة أو الانتفاع به غالبا نظير تقديم المدفوع إليه للدافع مصلحة يحمي الأمن والاستقرار ويعزز التعاون من ناحية، والاعتماد على العصبية التي تستمد أصولها من النسب والقرابة والإحساس بالجماعة والمصالح المشتركة [١٥].

في إطار الحديث عن المال السياسي يمكن استدعاء ماكتبه "**جيمس.ك.بولوك** " حول ممارسات التمويل السياسي في النصف الأول من القرن العشرين، حيث يؤكد على أن العلاقة بين المال والسياسة تظل إحدى أكبر المشكلات للحكومات الديمقراطية، بل إن سلامة الحياة السياسية لن تكون ممكنة طالما كان استخدام المال غير مقيد، فالنظم الديمقراطية في تلك الحالة ستنتج نظاما سياسيا لايمثل الشعب حتى وإن تم اختيارها عبر صناديق الاقتراع، بل تمثل أصحاب المال الذين وجهوا الأصوات لهذا المرشح أو ذاك وهذا ماستند إليه " **توماس فيرجسون** " في نظريته التي وضعها في عام ١٩٩٥ عن الإستثمار في التنافس الحزبي حيث أوضح أن الشركات العملاقة الداعمة لأحد المرشحين باتت تمثل لها عملية الانتخابات نوعا من الاستثمار الذي تسعي من ورائة إلى جني الربح أو حماية المصالح ، مؤكدا أن النخب الثرية من رجال الأعمال هم من يضطلعون بالدور القيادي في النظم السياسية المعاصرة[١٦].

كما يشير " **موريس دوفرجيه** " في هذا السياق للدور المؤثر الذي تقوم به المؤسسات الخفية في صناعة القرار في منظمة أو حزب أو دولة، إذ يقول " إذا كان ينبغي عدم إهمال تحليل البنى الرسمية الظاهره في الكيانات المجتمعية " منظمات، أحزاب، دولة " كما يحاول بعض علماء الاجتماع، فإنه ينبغي دوما تجاوزها بالبحث في البنى الخفيه الأعمق من حيث الدور الأقرب إلى الحقيقة بصناع القرار في تلك الكيانات، وتلك إشارة واضحه لقدرة رأس المال على التأثير في المؤسسات والكيانات المجتمعية بما فيها الأحزاب السياسية [١٧].

إن القضية الأساسية التي أشار إليها " **دوفرجيه** " هي تحديد عناصر صنع القرار فيما وراء البنى الرسمية، فالبنى الخفية هي تلك التي تسهم من خلال أموالها في التأثير على صناعة القرارت في الأمور الداخلية، فالمال السياسي يشتري الأصوات وخاصة في المنظمات الإقليمية والدولية، ومؤسسات المال الدولية هي الأخرى لاتعطي قروضها إلا ضمن شروط تضمن من خلالها القدرة على السداد من قبل الدول المقترضة.

وإذا ماتعرضنا هنا بشكل أكثر تحديدا لدور المال السياسي في الحراك العربي، يتضح ذلك الدورمن خلال واقع الأحداث بشكل قاطع في بروز الحركات الاجتماعية

الاحتجاجية على الساحة العربية بشكل جلي، فالحديث عن مدى تلقائية موجة الأحداث التي عصفت بالنظم العربية السلطوية القائمة بتونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين مع ما تلاها من زلزال، يستوجب الإشارة إلى تفسير للسلوك السياسي لمعرفة الدوافع، لبيان الجقيقة من وراء تلك الأحداث بمقتضى دوافع صنعها فاعل خارجي بمال سياسي حرك الشعوب لتقوم بالحراك، ومطلوب في كلا الحالتين الكشف عن علاقة سببية.
الأول: يستبعد من قاموس تلك الحركات تعبير " مخططات خارجية حتى وإن كانت حقيقة تأثير المال السياسي مؤكده " معللا ذلك أن تلك الشعوب قد عانت جراء الممارسات الاستبدادية لتلك الأنظمة طيلة عقود من الزمان، فكان من البديهي أن تثور تلك الشعوب بل أن ثورتها جاءت متأخرة سنوات عدة حسبما يرى أصحاب هذا الاتجاه (١٨).

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه بأن الغربي الذي تشير إليه أصابع الاتهام بمد الحراك السياسي، بماله وخططه السياسية لايستطيع أن يطلق ثورة مهما أوتي من قوة وتخطيط، فقد يستطيع التخطيط لانقلاب عسكري، ولكن ليس لحركات شعبية ، لذلك لايمكن الحديث عن مؤامرة سياسية لقصور الدلائل المؤكدة (١٩).
الثاني: يرى أن قراءة الحراك العربي تفضي إلى نظرية المؤامرة، فمأفرزته هذه الثورات من عدم استقرار وفوضى أمنية وتعطيل للمصالح والتراجع في الأداء الاقتصادي وانقسام مجتمعي لم تستطع تلك الدول حتى الآن أن تلملم مكوناتها أو تعيد هيبة السلطة بمفهومها القانوني، أو تعيد التوافق المجتمعي على أسس بناء نظم الدولة، دليل ومؤشر قاطع على تدخل تلك القوى الإقليمية والدولية في صناعة ماحدث في المجتمعات العربية.

٤-المؤسسية:

يأتي مفهوم المؤسسة كتعبيرا عن مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، وقد عرفها " **صموئيل هنتنجتون**" بأنها " أنماط من السلوك الثابت و المقيم و المتواتر بين الأفراد "، فالمؤسسة هي الكيان الذي يضم العديد من الأشخاص مثل مؤسسة عامة أو جامعة خاصة و يكون لديها هدف جماعي يرتبط ببيئة خارجية كما أن المؤسسة هي شيء شديد الأهمية عند القيام بالعديد من المشاريع الجماعية. وكذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات السياسية التي تعتبر مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي والتي تشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والمؤسسات البيروقراطية .

ومع مطلع الثمانينيات عاد الحديث مرة أخرى عن أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات في تفسير الظواهر السياسية وهو ما تمثل في ظهور " المؤسسية الجديدة " " New Institutionalism، والتي ارتبط ظهورها بأكثر من دافع يتعلق بسياقات الواقع والتي تمثلت في:

- تجدد الاهتمام بدراسة الدولة في إطار المدرسة التي سميت بـــstatism
- الاستجابات المختلفة التي قدمتها الدول في التعامل مع التحديات والأزمات الاقتصادية خلال السبعينيات والثمانيات من القرن الماضي، والتي لعبت المؤسسات دورًا كبيرًا فيها.
- مراجعة السياسات العامة للدول الكبرى خلال الثمانييات، وما تطلبته من الحديث حول إعادة البناء المؤسسي، وأثر ذلك على دور الدولة وإصلاح القطاع العام (٢٠).

أما مفهوم المؤسسة كما يذهب "**هارت فيل Hartfiel**" فيعنى " أى منظمة أو هيئة Oranisation أو مرفق Betrieb أو جهاز أو منشأة Einrichtung تقوم وفقاً لقواعد محددة لمسار وطريقة العمل وتوزيع الوظائف على المشاركين فى العمل بتحقيق وظيفة اجتماعية معينة " ؛ بمعنى آخر تشير إلى منشأة اجتماعية تحدد بإستمرار ما يجب أن يُفعل(٢١).

" Institution ist eine soziale Einrichtung, die auf dauer bestimmt, was getan werden muss.

فالمؤسسة وفقا لذلك تحدد أفضلية الفعل الاجتماعى، وتتحكم فيه وتمارس بالضرورة تأثير معيارى Normativ wirkung ، وبذلك تؤدى وظيفتين رئيستين، أولهما للناس (أعضاء المجتمع) والتى أنشأت من أجل حاجاتهم الطبيعية، Bedurfnisnatur وثانيهما للمجتمع، حيث تؤمن استمراريته وبنائه Strukturen und Bestand .

وترتيبا على هذا الفهم عند " **هارت فيل** " يعتبر تكرار السلوك المنتظم Wiederkehrende Regelmassigkeiten ذات الوتيرة النمطية من الناس والجماعات والمنظمات لا تحدد أو تعرف عضوياً أو بالصدفه، ولكن فى الأساس من النتاج الإنسانى الثقافى وإستخلاص الحكمة منه ؛ حيث تُنتج التفاعلات والعلاقات الإجتماعية وتحدد قواعد وأسس مراكز السلطة والقوة وإحتمالات الفعل وتفتح مجالات وفرص حرية الأفراد بصفة عامة.

وإنطلاقاً من هذا التصور يمكن إعتبار عمليات الاستتباب والتوثيق Verfestigung لنماذج سلوكية معينة ومتكررة بإنتظام فى ظروف ومواقف محددة على أنها إحدى عمليات المؤسسية، حيث تُرى على أنها نمط من السلوك الإنسانى يتكون من تفاعلات إجتماعية مُبينة داخل إطار من القيم والمؤسسات السياسية على المستويات المحلية والقومية والدولية، مثل الدساتير وغيرها من الوثائق الأساسية، والعادات والعمليات الرسمية التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية (٢٢)، وبهذا المعنى تشكل المؤسسات إطار المخرجات فى العملية السياسية عن طريق وضع الحدود والقيود التى تمارس القوة فى إطارها، عن طريق التأثير على كثافة وإتجاه الاتصالات السياسية.

وتسود أدبيات علم الإجتماع مفهوم المؤسسية كل ما يشير إلى عمليات توثيق وإستقرار السلطة السياسية عن طريق البناء البيروقراطى، وكذلك إقامة نظام متكامل يستند على الهيئات والمنظمات أو المؤسسات المتخصصة أو ما يطلق عليه دولة المؤسسات وسيادة القانون.

خامسا: التفسير السيسيولوجى للبناء الحزبي

تسود أدبيات العلوم الاجتماعيه مدخلان نظريان لتحليل وفهم طبيعه وأداء الاحزاب السياسيه؛ مدخل نظرى تنطلق مقولاته من أهميه دراسه الحزب السياسى كمنظمه أو مؤسسه،وترتيباً على ذلك يتمحور الاهتمام على البناء الداخلى ويعالج موضوعات تطور الحزب، نشاطه بناءه وتشكيلاته التنظيميه،التمويل، الأهداف، التفاعلات الداخليه ومدى ديمقراطيه الحزب وسير الإجراءات الداخلية، إضافه إلى اطاره السياسى

والاجتماعى. فى مقابل ذلك يركز المدخل النظرى الثانى على إعتبار الحزب مشارك نشط فى عمليه التنافس الحزبى Aktiv Teilnehmer، ووفقاً لذلك يكون محور تركيزه على تحليل العلاقه التفاعليه ببن الأحزاب فى ضوء السياق العام للنظام السياسى للدولة.

وترتيباً على الإنتقدات المنهجيه لتلك المداخل التحليليه لوجود إختلافات جوهريه فى المعطيات الاجتماعيه الإقتصاديه،إضافه إلى تحديات البحث الاجتماعى لتلك الظواهر فى المجتمعات الناميه،جاءت رؤى " صموئيل هنتنجتون ": المنهجية S.P.Huntigton ومفهوماته التحليليه بشأن المؤسسات السياسيه لمجتمعات ماقبل سياده الصناعه لتقلل كثيراً من سلبيات المداخل السابقه وتطرح أدوات إجرائيه تيسر عمليه تحليل وتقييم تلك المؤسسات الحزبية.

وعلى الرغم من أن "**هنتنجتون**" أغفل العوامل الاجتماعية والاقتصادية وكذا الأبعاد والشروط الدوليه، إلا أنه طوع مفاهيم بحثية مناسبة لدراسة النظم الحزبية والبناء الداخلى للكيانات السياسية بصفة عامه؛ وتعتمد رؤيه "**هنتنجتون**" التحليلية بالأساس على معايير مؤسسية المنظمات السياسية، وكذلك نظم وقواعد إجراءات العمل الداخلى فيها، ووفقاً لذلك يمكن تحليل أو دراسه مستوى مؤسسية الحزب أو المنظمه فى ضوء إنجازاتها وتأسيسها لمعايير القدره على التكيف Anpasungs fahigkeit، ومستوى البناء التنظيمى الداخلى Komplexitat und Verflechtung in der innestrukturK والاستقلالية Autonomie der Partein، إضافه إلى مستوى ودرجه التماسك الداخلى للأحزاب Partein Koharenz ؛ ووفقاً لذلك لا تعتبر الأحزاب أو المؤسسات التى تعتمد على "الشخصنة " أو القيادات الكارزميه،أو الأتوقراطية مهما كان مستوى بناءها أحزاب تتمتع بسمة المؤسسية ؛ حيث يذهب إلى أن الإنهيار السياسي سيكون نتيجة حتمية لأى تحديث يتم دون بناء مناسب ومتزامن للمؤسسات الفاعلة ؛ لأن التحديث–وفقا لتلك الرؤية – سيطلق العنان لقوى إجتماعية وسياسية، تلك التى لا تستطيع المؤسسات التقليدية حجزها والسيطرة عليها، وعليه لا يمكن تجنب الانهيار السياسي المؤكد.

وتمشياً مع تلك الرؤيه فإن الأحزاب السياسية شرط ضروري لإتمام عمليه المؤسسية، حيث لا يمكن التغلب على إشكالية الفساد السياسي إلا إذا وجدت مؤسسات مستقره ومستقله. ويشترط هذا الفهم أن يبدأ البناء السياسى المؤسسى مبكراً ومتزامن مع عمليات التحديث،حيث تتأكد نتائجها الإيجابية وتنخفض التكلفة الاجتماعية، في المقابل يرى أنه إذا تعقد البناء الاجتماعي دون تطور مؤسسي مناسب تتعقد عمليات التطور وتكون التكلفة الإجتماعية باهظة ولأنه يعتقد بأن الشرائح الوسطى للبناء الطبقي فى المجتمع هي الأقدر على تحمل تبعات التطور السياسي وبناء الأحزاب السياسية وبذلك لا يقر إمكان حدوث هذا التطور المؤسسي فى سياق قيادة كارزمية ؛ ووفقاً لذلك يرى أن نظام تعدد الأحزاب فى المجتمعات النامية لا يؤدي وظائفه ولا يحقق أهداف التطور والتحديث السياسي بسبب الضعف المؤسسي.

فى السياق ذاته يؤكد **بسام طيبى**" **Bassam Tibi** " على أهمية المحددات الاجتماعية والاقتصادية وأبعاد النظام الدولى فى فهم وتحليل الاحزاب السياسيه خاصه فى المجتمعات الشرق أوسطيه،إنه يتفق وكثير من مفاهيم" **هنتنجتون**" التفسيرية ؛ حيث يربط بين غياب المؤسسات السياسية ووجود درجة عالية من التسيسPolitisierung، ووفقاً

لتلك الرؤيه فإن غياب المؤسسات الحزبية النشطة والفاعلة سوف تشتت مصدر القوة السياسية وستجعل السلطه آلية متناقلة Transitorisch بما يعنى سهولة الحصول عليها وفقدانها، لأن الولاء فى تلك الحالة يكون مرتبطاً بالأشخاص ولايرتبط بالمؤسسات وتمارس السلطة فى سياق ومفهوم شخصي يتنافى ومفهوم المؤسسية المتعارف عليه(٢٣).

فى مقابل ما سبق من رؤى ينتقد " **بيتر بفالكا** "**Peter Pawelka** " تركيز منظرى التحديث على أبعاد المشاركة ومؤسسات النظام فى مجتمعات ناميه، حيث أدى ذلك لإقصاء دراسه تشكيل بنيه ونظم العمل لجهاز الدوله والمجتمع، ويدلل" **بيتر بفالكا** " لرؤيته فى سياق نتائج دراسته الميدانية المتكررة حول النظام السياسى والحزبى المصرى، وفقاً لفهمه بأن مصر تتمتع بنظام مجتمعى شديد التباين،كما تشير مقوماته فى المجالات السياسيه والاقتصاديه والثقافية، إلا إنه قطع مراحل متقدمه فى التطور، وبالرغم من ذلك فإن نتائج الدراسات الميدانيه تشير إلى أن تنظيم الاهتمامات والمصالح الاجتماعيه مازال ضعيفاً وفى أضيق الحدود، وذلك فى إشاره لمستوى اداء الاحزاب السياسيه لوظائفها.

فى سياق رافض وناقد لمجمل الرؤى النظرية المفسرة للظاهرة الحزبية سواء فى البنىً أو الوظيفية تبدو رؤية " **Robert Springborg** "، تلك التى لا تجد فى مفهومات النظريات الشائعة إطاراً موضوعياً لتحليل السياق السياسى أو النظام الحزبى فى المجتمعات النامية؛ حيث طور من واقع معايشه ممتده لأداء النظام السياسى المصرى مفهومات يعتقد بقدرتها على تفسير واقع المؤسسات السياسية المصريه ؛ حيث يركز على مفاهيم مستمده من دوائر العلاقات غير الرسمية فى المنظمات السياسية المصريه وما أطلق عليه جماعات "الدفعة"،"والشلة"، بذلك يشترك فى النتيجة – رغم اختلاف مفاهيم التحليل– مع **فريدمان بيتنر**" **Friedman Buttner** " الذى يذهب إلى عدم إستقرار المؤسسات السياسية فى مصر بالرغم من وجود نظام سياسى شبه مستقر لحقبه زمنيه طويله قبل أحداث يناير٢٠١١.

ترتيباً على ماسبق من مقولات ورؤى نظرية ومنهجية لتحليل واقع وطبيعة الأحزاب إضافة إلى مستوى آدائها لوظائفها وتفاعلها مع الأحداث فى المجتمع، يمكن ترجمة تلك المقولات النظرية إلى مفهومات اجرائيه تتضمن تسؤلات حول الإبعاد التالية:-

١-القاعدة الاجتماعية للأحزاب Die Sozile Basis der Parteien dحاول هذا المعيار توضيح ملامح القاعده الاجتماعيه للحزب السياسى، أى صياغه حدود الطبيعه الاجتماعيه لأعضاءه المنتمين أو المتعاطفين معه Angehorigen، وتلك تتطلب توافر بيانات ودراسات حقلية عن الجوانب المختلفة التى تساعد فى كشف طبيعه هؤلاء، بينما تكشف الدراسات الميدانية تكشف واقعاً مختلفاً، حيث لا تتوافر بيانات حقيقية تفصيلية عن أعضاء الحزب؛ ولهذا السبب تكمن الضرورة البحثيه فى تحليل مواقف الاحزاب وتفاعلها تجاه إهتمامات ومصالح القوى والشرائح المتباينه فى المجتمع والاعتماد على العمل الميدانى ودراسه الحاله سواء للقيادات والأعضاء أو بعض الدوائر التى تظهر هوية القاعدة الاجتماعية للحزب.

٢- المعيار الثاني المتمثل فى قدره الأحزاب على التوافق والتكيف مع المتغيرات المجتمعية الداخلية والخارجية يعتبر من أهم المؤشرات تلك التى تكشف مدى رشد Rational عملية المأسسة فى المنظمات السياسية وتلك ماجعلت المنظرين يعتبرون أن درجة المؤسسية فى الأحزاب تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها فى التكيف مع متغيرات ومتطلبات التغير الاجتماعى سواء الداخلى أو الخارجى. وبهذا يكون التساؤل عن كيفية تعامل الأحزاب المصريه مع التحولات المجتمعية، ورؤيتها لقضايا ومشكلات المجتمع وأولويات طرح الحلول لها، وآليه ومستوى التفاعل مع الأحداث فى المجتمع مؤشرات كاشفة لمستوى ودرجه توافق وتكيف الحزب مع متطلبات التغير الاجتماعى إجرائياً.

٣- فى السياق ذاته يعتبر مستوى البناء التنظيمى للأحزاب أحد أهم المؤشرات العلمية لتحديد مستوى رشد النظام الحزبى، وهنا يتمحور الأهتمام على دراسه اسلوب العمل والآداء الوظيفى داخل الحزب،ووفقاً لرؤيه **هنتنجتون** يمكن كشف طبيعه مستوى السمات المعياريه تلك، حيث يذهب إلى أن أى منظمه إما أن تكون بسيطه أحاديه أو تتكون من توليفه منظمات فرعيه فى مستويات مختلفه،تلك التى تحدد درجه تعقدها وتشابكها التنظيمى، وترتبط طردياً بدرجه المؤسسيه فيها، وعليه يخرج من نطاق المؤسسيه "شخصنه" السلطه أيا أن كان حجم الحزب.

وترتيباً على ما سبق من مؤشرات نظريه، لماهية التعقد التنظيمى المؤسسى للأحزاب المصريه، فإن اجابه التساؤل عن مدى التشابك الهيكلى ودرجه الرشد فى اسلوب وطريقه العمل الحزبى تعتبر مؤشرات إجرائيه، وتتمثل فى إمتلاك الأحزاب بناءاً من الوحدات والأجهزه القاعديه Basisorgan على كافه المستويات فى المجتمع، ومدى ديمقراطيه نماذج السلوك بين وحدات وأجهزه الحزب، ومقدره الحزب على تجنيد وتعبئه كوادر مدربه جديده فاعله سياسياً.

٤-استقلاليه الأحزاب Autonomie der Partein يعتبر هذا معيار من المؤشرات الهامة لتقييم مستوى أو درجة المؤسسية، حيث أن إستمراريه وجود الحزب تحددة بالدرجة الأولى مدى الإستقلالية التى يتمتع به الحزب، ويشدد "**هنتنجتون**" فى ذات السياق على حتميه أن تكون نظم وأوليات العمل والتدابير داخل الأحزاب السياسية مستقله وذاتيه الطابع، ووفقاً لذلك فإن أنماط الفساد تعتبر مؤشرات لغياب إستقلاليه المنظمه، والاستقلاليه الحزبيه تتمثل فى الموارد البشرية والمادية والاجراءات التنظيمية، إضافه إلى الهوية الفكرية لانها تتشكل فى سياق المصالح والإهتمامات السياسية والاجتماعية للحزب ووحداته، ويمكن تحليل ذلك إجرائياً من خلال

١- التمويل.
٢- تعبئه وتجنيد أعضاء وقيادات وكوادر حزبية.
٣- مدى إستقلاليه التوجهات والمبادئ السياسيه للحزب.
٤- طرح الرؤى للقضايا والمشكلات المجتمعيه والحلول المناسبه لها.

٥- التماسك "Parteien Koharenz" حيث أضحى مفهوم التماسك من المعايير الإجرائية الكاشفة لطبيعة البناء الحزبي، فهو دلالة القدرة الحزبية على تخطى الأزمات "Konfliktfahigkeit "، وفقاً لهذا المفهوم يمكن فهم مستوى قبول الآليات الديمقراطيه فى إطار الثقافه السياسيه وحدود وطبيعه التعدديه والنظام الحزبى؛ و توضيحاً لمعنى المفهوم يشير "**هارت فيل**" "**Hart Fiel**" بأنه رابطه الأعضاء النفسيه والإجتماعيه الطوعيه

(الإختياريه) التى تربطهم بالجماعه أو المنظمه الإجتماعيه بروابط ثابته وثيقه الصله بالجماعه، تلك التى تجعل الجماعه قادره على تخطى التناقض والتحلل الداخلى وكذلك المؤثرات الخارجيه [٢٤].

وفقاً لذلك ينشأ الإختلاف والإنقسام الإجتماعى من وجود الإهتمامات والمصالح المتعارضة والتى يمكن أن تهدد بناء الأحزاب ذاتها وتضعها على المحك، وعليه يكون من الضرورى خلق مستوى من الاتفاق حول قواعد منظمه لحصر الإختلافات والإنقسامات لحدها الأدنى ؛ وهذا ما جعل "هينتنجتون" يشدد على أن التماسك يمثل القدره على تخطى الخلافات والإنقسامات،تلك التى تعتبر أهم سمات النظام السياسى المستقر، ووجود إتفاق أو حد أدنى من الإجماع حول النظم والقواعد المنظمه لذلك يعتبر العامل الحاسم لتطبيقها واقعياً [٢٥].

٦- وترتيباً على ذلك تعتبر الإجابة على التساؤل، هل تمتلك الأحزاب المصرية آليات وقواعد متفق عليها تستطيع فى إطارها التغلب على الإنقسامات والخلافات الداخلية وحمايتها من المؤثرات الخارجية ؛ وكيف تبدو تفاعلات الحزب فى مواجهة الأزمات والأحداث المؤثره ؛ تعتبر أدوات إجرائيه لكشف الواقع الحزبى.

٧- معيار قدره الحزب على الحوار وبناء التحالفات السياسية Politische Dialogs يعتبر من المفهومات الحديثة فى علم الإجتماع السياسي، تلك التى تُعد أحد المعايير الهامة الكاشفة لطبيعة أسلوب وتدابير النظام الحزبي للأحداث والأزمات السياسية وكذلك صيغ التشارك الإجتماعي Sotialen Partenerschaft حيث يعكس مستوى الحوار السياسي بين الأحزاب المتنافسة وبين القوى الإجتماعية مستوى آخر من رشد النظام الحزبي والآداء الوظيفي، إجرائياً يُعتمد على طرح تساؤلات حول القيم الديمقراطية ومدى تطبيقها فى النظام الحزبي، حول مستوى لغة الحوار والمفردات المستخدمة، وطرق حل الخلافات والإهتمامات المتعارضة فى سياق دراسه أسلوب عمل وتدابير الحزب لمواجهة الأزمات والأحداث وصياغه التحالفات.

وهناك عدة اتجاهات نظرية تفسر ظهور ونشأة الأحزاب السياسية ومدى قدرتها على أداء وظائفها في المجتمعات المختلفة تمثلت هذه الاتجاهات:

١-النظرية المؤسسية:

تشير أدبيات العلوم الإجتماعية إلى أن المؤسسية في مجملها أنها أنماط من السلوك الثابت و المقيم و المتواتر بين الأفراد"، فالمؤسسية هي ذلك الكيان الذي يضم العديد من الأشخاص مثل مؤسسة عامة أو جامعة خاصة أو حزبا أو نقابة... الخ من كيانات إجتماعية يكون لديها هدف جماعي يرتبط ببيئة خارجية كما أن المؤسسة هي شيء شديد الأهمية عند القيام بالعديد من المشاريع الجماعية وكذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات السياسية التي تعتبر مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي والتي تشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والمؤسسات البيروقراطية.

وهذه النظرية تركز على العلاقات المتبادلة بين الجماعات داخل البرلمان- النشأة الداخلية- التي ينتج عنها وجود الأحزاب. وقد أكد هذه الفكرة كلاً من " **ماكس فيبر وديفرجيه** " عندما ربطا بين نشأة البرلمانات القومية وتنامي حجم الناخبين وظهور الأحزاب من خلال الزمر الأرستقراطية والنوادي السياسية[٢٦].

كما وتركز نظرية للاقتراب المؤسسي بشقيها التقليدي و الحديث على عدة خصائص من بينها ما يلي:

- تحليل الظاهرة السياسية بشكل عميق من مختلف الجوانب.
- تصنيف معنى و وظائف المؤسسة.
- الاهتمام بالتحليل القيمي للمؤسسات.
- الاهتمام بالجانب الرسمي.
- غلبة الطابع المؤسسي القانوني.
- الاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ.
- اعتبار المؤسسة وحدة أساسية للتحليل.
- القدرة على دراسة المؤسسة كوحدة واحدة أو مجزأة إلى عدة وحدات.

كما أنه منذ بداية القرن العشرين اهتم كل من " **أوستروا مورسكي و روبرت ميشال** " بدراسة الأحزاب السياسية كأشكال تنظيمية، وقد أعطت دراستهم دور مركزي لمسألة التنظيم، حيث نظر هؤلاء للأحزاب السياسية على أنها مؤسسات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة.

٢-نظرية التبعية:

تركز نظرية التبعية على دور العوامل الخارجية في تشكيل الهياكل والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث، وذلك عن طريق رصد وتحليل تأثير علاقات التبعية غير المتوازنة على الهياكل والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالعالم النامي، ورصد التأثير والتأثر المباشر وغير المباشر لبعض الأطراف الخارجية في دعم ومساندة قوي وأحزاب سياسية معينة أو إضعاف قوي وأحزاب آخري في بعض البلدان النامية. وتركز تلك النظرية في سياق فهمها لظاهرة الأحزاب السياسية على أوجهه الاختلاف التي تحدد خصوصية تلك المجتمعات ويمكن رصد أهمها في التالي:

أ- ظهور الأحزاب السياسية في العالم الثالث اقترن بظروف تاريخية مختلفة عما حدث في الدول المتقدمة، حيث ظهرت الأحزاب السياسية في العالم النامي بفعل أزمات أهمها وقوعها تحت سلطة الاستعمار أو تحول القوي السياسية التي تولت محاربة الاستعمار بعد الاستقلال إلى أحزاب سياسية وصل بعضها إلى مواقع السلطة(٢٧). كما يمكن أن يكون هناك ارتباط بين ظهور الأحزاب السياسية في العالم الثالث وبين مواجهة التحديات كتأكيد الذات الوطنية، وخلق قيم المشاركة والفاعلية السياسية، وبناء المؤسسات الحكومية الشرعية، وتحقيق التنمية وإدارة الصراع(٢٨).

ب-ويمكن القول أن قيام الأحزاب السياسية هو أحد مظاهر الديمقراطية، حيث يُعتبر تكون الأحزاب السياسية من أهم نتائج الديمقراطية، وذلك بتوفر الشروط الأساسية للديمقراطية.

ت-إن الأزمات وعدم الاستقرار الذي يصحب التحولات السياسية الجذرية كما حدث في الدول العربية يمثل أحد الدوافع للقوى الإجتماعية والسياسية التي عانت من

سيطرة نظم الحكم السلطوية لفترات طويلة لبناء وتأسيس كيانات وأحزاب سياسية، أملا في المشاركة في صناعة القرار أو احتكار السلطة.

ث- خبرة التحديث الصناعي وقيام النظام الرأسمالى في بعض دول العالم الثالث خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، لم يؤد إلى تحقيق التطور الديمقراطي كما حدث خلال التجربة الأوروبية، ولذلك ليس من المفترض أن تنشأة الأحزاب بوجود التحديث الصناعي وأن كان من أهم العوامل السياسية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها(٢٩).

ج- تسعى القوى الرأسمالية الدولية والإقليمية لدعم نشأة أحزاب سياسية في الدول النامية لتكون أذرعها السياسية في إحكام سيطرتها على تلك المجتمعات.

٣- السلوك السياسى " محاولات فهم الرؤية الذاتية للفاعل ":

لقد بات السلوك السياسى مدخلاً هاماً فى الدراسات السياسية، حيث يتخذ من الفاعل السياسى الفرد وحدة التحليل الأساسية، أى يجعل من تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد وردود أفعالهم فيما يتعلق بشؤون الحكم مدخلاً لفهم الواقع السياسى فى مجتمع من المجتمعات. والفاعل السياسى هنا هو ذلك الفرد أو تلك الجماعة الذى يؤثر فى عملية صنع القرار داخل النظام السياسى.

والسلوك السياسى كما يعرفه " **على الدين هلال** " ؛ يتضمن إستجابات داخلية مثل التفكير، والإدراك والتحكم، والاتجاه، والإيمان أو العقيدة، إضافة إلى أفعال يمكن ملاحظتها مثل التصويت، والاعتراض والتكتل والاشتراك فى الحملات الإنتخابية، وتدور كلها فى إطار العلاقة مع السلطة السياسية، وقد يُستخدم للتعبير عن نشاط يقع داخل أو من خلال النظام المؤسسى للدولة، وأحياناً يتم من خلال مؤسسة الأسرة أو مؤسسة العمل .... الخ (٣٠).

ويشير مفهوم السلوك السياسى كما يذهب " **جوردن مارشال** "، إلى " شكل من أشكال إنخراط الفرد أو الجماعة فى العملية السياسية "، أو أى نشاط يمكن أن تترتب عليه آثار معينة فى مجال الحكم والسياسة ، ووفقاً لهذا الفهم يستوعب هذا التعريف كلا من الأشكال والأنماط الشرعية للمشاركة السياسية كالتصويت الإنتخابى أو المشاركة الإيجابية فى جماعات المصالح، أو المشاركة فى الحركات الإجتماعية، وكذلك الأنشطة السياسية غير الشرعية والانقلاب السياسى، والارهاب، ..... الخ (٣١).

إذا كانت المشاركة الرسمية تستهدف إحتواء الصراع الاجتماعي فى إطار النظام السياسى القائم، بحيث يظل النظام السياسى محافظاً على استقراره، نجد أن المعارضة التى لا تجد لها قنوات طبيعية فى الكيانات السياسية القائمة، لا تتجه فقط إلى محاولة تغيير السياسة القائمة، وإنما تتحدى كذلك النظام السياسى نفسه. ويتضمن السلوك السياسى دراسة ظواهر عدم ممارسة النشاط واللامبالاة، وتحليل الأيديولوجيات، والقيم والاتجاهات السياسية بوصفها تمثل أساس المشاركة فى المجال السياسى.

ويحتل السلوك الإنتخابى مكاناً بارزاً فى بحوث علم الإجتماع السياسى وسوسيولوجيا الأحزاب بصفة خاصة، حيث تعتبر عملية الإنتخابات أحد الأنماط الرئيسية للمشاركة السياسية فى المجتمعات الليبرالية، ويشير هذا المفهوم إلى الكيفيه التى يصوت بها المواطن فى الانتخابات العامة، وعليه تهتم دراسات السلوك التصويتى بالبحث فى الأسباب التى تدفع الناخب إلى التصويت على نحو معين، وتأثير المتغيرات الاجتماعية والسياسية على نمط التصويت مثل الإنتماء الحزبى، علاقات القرابة، الصداقة، السن،

والدين والمهنة، ومحل الاقامة والاتحادات المهنية، ومستوى التعليم، والموقف الأيديولوجى، ومستوى الدخل، والمكانة الإجتماعية ... الخ [٣٢] .

إذا كانت أنماط التصويت تعطى مؤشرات على العوامل التى تجعل الناس ينتخبون على النحو الذى ينتخبون به، والتى تقودهم إلى القرارات التى يتخذونها، فهو يمثل المكون الرئيسى للسلوك السياسى العام للفاعل السياسى سواء كان فرداً أو جماعة.

يُظهر المجال البحثى إختلافاً فى الموضوعات والمنهجية بين علمى الإجتماع والسياسية، حيث يميل علماء الإجتماع، إلى الإهتمام بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية المسئولة عن دعم الأحزاب السياسية، وملاحظة العلاقة بين الطبقة والمهنة والانتماء السلالى والنوع والعمر والتصويت ؛ بينما يهتم علم السياسة، بتأثير العوامل السياسية التى تؤثر على السلوك الإنتخابى مثل طبيعة القضايا المثارة على الساحة السياسية، والحملات الإنتخابية وشعبية القادة الحزبين، ومع ذلك فإن مساحة الإتفاق كبيرة وتزداد مجالات البحث تداخلاً والتحاماً.

فى هذا السياق يعرض جوردون مارشال أربعة نماذج للاتجاهات المنهجية فى دراسة السلوك السياسى والتصويتى؛ [٣٣].

أولا: الإتجاهات البنائية التى تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردى والبناء الإجتماعى، وتضع السلوك السياسي أو الصوت الإنتخابي فى سياقه الإجتماعي، محاولة الكشف عن تأثير بعض المتغيرات الإجتماعية على التصويت، كالطبقة الإجتماعية، واللغة، والقومية، والدين والفروق الريفية الحضرية.

ثانياً: الاتجاهات الأيكولوجية: تلك التى تربط بين أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية مثل الحى أو الدائرة الانتخابية، أو الدولة ... الخ.

ثالثاً: إتجاهات علم النفس الإجتماعى، والتى تربط بين الإختيارات التصوتية والسلوك السياسى بصفة عامة بالميول والاتجاهات النفسية للفاعل السياسى أو المواطن وإتجاهاته من المرشحين.

رابعاً: إتجاهات البحث العقلي الرشيد، والتى تحاول تفسير السلوك السياسي والتصويتي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة، التى يقوم بها الفرد بشكل نفعي، وهى الحسابات التى تحبذ درجة الميل إلى إختيارات معينة من واقع القضايا المطروحة والسياسات التى تؤمن بها الأحزاب المختلفة أو المرشحون المختلفون.

ويشير" **آرثرفيشر Arthur fischer وهانز أولريخ كور Heinz-ulrich kohr**" إلى تأخر الإهتمام بالسلوك السياسي فى الدراسات الإجتماعية خاصة فى أوربا، حيث جاءت تلك الإهتمامات المتأخرة فى سياق إهتمام النظريات الإجتماعية بالقيم والرؤى السياسية الشخصية بشان النظام السياسى فى الواقع اليومى للأحداث السياسية. وأصبحت دراسة قضايا السلوك السياسي كأحد أهم مسئوليات ومهام النظرية الديمقراطية من ناحية أو استراتيجية نقدية أيديولوجية تستخدمها النظرية السلوكية والرؤى الفكرية الأمريكية لمقولات المشاركة السياسية من ناحية أخرى [٣٤].

وتستهدف تلك الإهتمامات البحثية – إضافة إلى تفسير أنماط السلوك للفاعل السياسى إلى تطوير أدوات بحث ميدانى، حول مستوى السمات الشخصية والاتجاهات أو مظاهر السلوك المختلفة داخل سياق الثقافة السياسية الأم ؛ معتمدة على مقولة أن مستوى أو كثافة المشاركة تعتمد بالأساس على قناعة المشاركين السياسين بديمقراطية النظام من عدمه، تلك التى تتوقف على مقاييس أو معايير الاستقرار الديمقراطى والتربية السياسية

للفاعلين أو المشاركين من ناحية، وأن المجتمع المعاصر كما يستهلك القيم السياسية، يُنتج ويجدد أيضاً مدخلات جديدة. مما يؤكد أن دور المشاركين السياسين يجب النظر إليه من خلال إرتباطه بنوعية التربية السياسية، وإطار الخلفية التاريخية والخبرة المجتمعية والسياسية ؛ بمعنى، يرى هذا الإتجاه أن الإهتمام بالسلوك السياسي للمواطن كفاعل سياسي موضوعاً للبحث، يجب أن يتم فى سياق شروط ومحددات المجتمع بصفة عامة، إلاّ أن ذلك يثير تساؤل حول الباحث نفسه بإعتباره لا يمكن أن يكون خارج حدود المقولات العلمية، كما أن المجتمع بظروفه يهيء للباحث الخيال العلمي، مما يؤثر على بناء نظريات أو مقولات علمية حول تفسير السلوك السياسي (٣٥)

ولهذا السبب الذى شغل جدلاً واسعاً، جاء الإهتمام بتطوير أدوات بحث ميداني كمي وكيفي للسلوك السياسي، حيث تعتبر إشكالية محورية فى رؤى وأفكار هذا الإتجاه، وذلك لعدم قدرة النظريات المتواترة على توجيه الجهد البحثي لإنجاز تلك الواجبات ؛ والأداة كما يفهمها " **فيشروكور** " لا تخرج عن كونها مؤشراً لموقف أو حالة تطور التفسير أو التحليل للسلوك السياسي. كما أنها ترتبط بشكل كبير بشروط ومحددات السلوك نفسه ومدى مناسبتها، حيث يُعتقد أن الخيال السياسي للفاعل يرتبط بنوعية الواقع السياسي الذى يعيشه ؛ وإذا كان من الأهمية فى تطوير أدوات البحث الكيفي أو الكمي وضع مستوى اللغة الدارجة فى المجتمع فى الاعتبار، لا يعنى هذا عودة لغة العلم فى أدوات البحث العلمى والتحليل السياسى إلى لغة العامة الدارجة.

إن مستوى تلك الأدوات البحثية لا يجب ان يقف عند حدود تنوع الأدوات المنهجية لتتناسب مع التباين فى الإستراتيجيات البحثية، بل يجب أن تتلائم مع المقولات أو النظريات التى تتعرض للشروط والمحددات الموضوعية للسلوك السياسى نفسه ؛ لأن جزء كبير من السلوك السياسى يتشكل فى إطار التربية السياسية فى المجتمع. ولذلك يرتبط نجاح التفسير العلمى على مستوى الأداة وكيفية الإستخدام ؛ وعليه تكمن أهمية محتوى الأداة وما تتمتع به من درجة صدق فى تحقيق أغراض التحليل السياسى.

فعلى سبيل المثال، التصدى لوصف أو تحليل ما يوصف بالمحافظة Konservativ أو المقيد Restriktiv يتطلب ضبط أداة البحث حول السلوك السياسى للفاعل فى سياق تشكلها بالمكون المجتمعى، وإطار القيمة والمعنى للمكون السياسى Politische Bildungوالمؤثرات الممكنة، مثل التحولات فى البناء القيمى، أو السمات النوعية للفئات أو الشرائح المستهدفة، بمعنى آخر أن تطوير أدوات البحث لا يجب أن يركز فقط على مسألة التقنين وقابليتها للقياس الإجرائى، بل يجب بنفس الأهمية أن تكون سهلة التكوين وقابلة للتطبيق فى كل الأحوال.

إن المهتمين بالسلوك السياسى، يعطون أهمية بالغة بالرؤية الذاتية أو الموقف السياسى للفاعل فى فهم وتحليل قضايا وتساؤلات النظام السياسى فى سياقه الإجتماعى؛

Die Bedeutung von Einstellung fur das verstandnis politischen verhaltens.

إن الرؤية الذاتية أو الموقف، تُعنى صور وأنماط التعبيرات والرواسب الشخصية والسير الذاتية فى بيئة الواقع الحياتى الداخلى والخارجى للفاعل السياسى ؛ وهى صور من أشكال القرار أو الحكم، وعليه يجب أن توضع فى إطار تشكله وتعديلاته وسياق سلوكه العام (٣٦).

إذا كان مضمون وأهمية الرؤية أو الموقف الشخصى للفاعل السياسى تتشكل من خلال تفاعل جميع مكونات المجتمع، أى مجموع الخبرات والتجارب التى يتفاعل معها ويواجهها هؤلاء الفاعلين فى حياتهم اليومية، فإن ذلك الواقع لا يتواجد فقط فى البناء الإجتماعى الإقتصادى السياسى أو موقع هؤلاء الفاعلين فى تلك البناءات، ولكن أيضاً كل العوامل التى ترتبط بها الأبعاد الإجتماعية ذاتها وتؤثر فيها، مثل نظام القيم والمعايير نحو مختلف المجالات، أو تأثير العادات والتقاليد، إضافة الى التناقض بين المواقف والمعتقدات الأيديولوجية للمجتمع والمواقف الإجتماعية، تلك التى تشكل الحالة الظرفية التى يعيشها الأفراد الفاعلين.

ويعتقد " **فيشر**" أن الرؤية الذاتية أو الموقف السياسى فى صياغته الجديدة بإرتباطه بإطار المكون السياسى يُصبح قريب من السلوك، حيث يُظهر الواقع أن الرؤى والمواقف الشخصية مزدوجة الطابع Doppelcharakter لأنه يتشكل أولاً من خلال خبرة الفرد وتجاربه فى الحياة، وثانياً تأثير شعورة بالحقيقة، ومن هنا يبدأ السلوك. وهذا يعنى أن الخبرة الذاتية والتفاعل مع الواقع تشكل السلوك الفعلى للشخص ؛ وتلك ما تؤكد عليه إتجاهات دراسة السلوك السياسى فى ضرورة بناء نماذج قياس لتفسير المواقف السياسية أو الرؤى الشخصية؛ إلاّ أن تصورات الأفراد الشخصية مع مرور الوقت لا تثبت كفاءة فى التفاعل إلاّ حينما تتمتع بالإستقرار وعدم التناقض بين تصورات الذات والواقع الخارجى عنها، لتسهل عليها عملية الإندماج (٣٧) .

فى الواقع أن الرؤية الذاتية تعمل بمثابة مصفاة (**فلتر**) لقبول أو رفض معلومات أو خبرات إضافية، وهى بذلك تنظم عمليات التعلم للفاعلين من خلال واقع وحقائق المجتمع، وتقدم حماية للفرد فى مواجهته لصعوبات، وكذلك خطورة التناقض، كما أنها تؤثر فى عمليات التكامل مع المجتمع.

وخلاصة هذا الاتجاه المنهجى فى دراسة السلوك السياسى ، أنه يذهب بعدم إمكان تفسير السلوك السياسى وتفهم أبعاده ودوافعه إلاّ إذا تفهمت تناقضات الواقع المجتمعى، وكذلك الإحتياجات المشروعة للأفراد من ناحية، ومراعاة التفسير الذاتى للفاعلين حول مجالات الإختلاف والقضايا المثارة Spannungsfeld .

للإجابة عن التساؤل الذى طرح نفسه طويلاً للجدل العلمى حول المجالات أو القضايا التى يجب أن يتركز عليها التحليل السوسيولوجى للرؤية أو الموقف السياسى، يذهب " **كور وفيشر** " إلى أهمية تضمين أدوات البحث أربعة مجالات مختلفة:

١- مجال محتوى أو مضمون الرؤية أو الموقف الشخصى للفاعل السياسى نحو السلوك السياسى.

٢- شخصية الفرد سواء كان فاعلاً سياسى أو غير فاعل.

٣- سلوك الأفراد الموجه بالرؤية Eingestellten Personenen سواء كان فاعلاً سياسياً أو غير فاعلاً.

٤- معطيات المجتمع ومفرداته، تلك التى يتفاعل معها الفرد، ويكون فى سياقها الفرد رؤيته أو موقفه السياسى (٣٨).

وتكتمل عناصر هذا الاتجاه بالتركيز على صياغة مكونات جوانب الواقع المجتمعى من خلال إختيار وبناء مؤشرات مؤثرة، مثل التعليم، الوظيفة، المهنة، .... الخ.

إن إهتمامات الباحثين الميدانية، فى السلوك السياسى يتمحور حول نقطة جوهرية، تتمثل فى فهم وإكتشاف العلاقة بين سلوك الفاعلين ورؤيتهم ومواقفهم الشخصية، الا أن فصل الرؤى الذاتية على السلوك السياسى مسألة معقدة وتستوجب مراعاة أبعاد مختلفة ؛ حيث يجب على الباحث محاولة وصف وتحليل الرؤية الذاتية للفاعلين، كما يكون من الضرورى عدم تجاهل وصف أو تحليل صور السلوك الشخصى المقبول الذى يمكن تحقيقه من خلال واقعيته، وعليه يجب أن تركز الأداة وتتبنى صياغة الجمل المختارة حول السلوك السياسى فى إرتباطها مع الرؤى الذاتية ؛ إضافة إلى المعايير المجتمعية التى تحدد شرعية أنماط السلوك Verhalten weisen .

خامسا: الأحزاب السياسية " تطور النشأة.. خلفية تاريخية

لقد أتاح النظام القديم – قبل يناير ٢٠١١ – إنشاء أحزاب وأتاح لها فرصة المشاركة فى الحياة السياسية وخوض الانتخابات، وبالرغم من إمتداد الحقبة الزمنية للتعددية الحزبية لما يقارب من أربعة عقود (٣٦ عاماً) إلا أن عدد الأحزاب السياسية وصل إلى ٢٤ حزباً فقط، استمد أغلبها شرعيته ووجوده من القضاء، فقد تأسس عام ١٩٨١ ثمانية عشر حزباً معظمها بموجب أحكام قضائية، فالواقع الميداني لعمليات التحول السياسي حدد طبيعتها وساهم فى نشأتها وتطورها محددات تاريخية وسياق إجتماعي وإقتصادي، حيث رغبة النظام فى ضمان الطبيعة الصورية للديمقراطية، فقد تمادى فى وضع القيود والشروط لتأسيس الأحزاب، ليعطى إنطباعاً بوجود الاتفاقات الضمنية بينهما، بموجبها أتيحت المشاركة للقوى السياسية المعارضة شريطة ألا تتجاوز حدوداً معينة تهدد إستئثار النظام بالحكم والسلطة.

ووفقاً لذلك يمكن فهم عدم إمتلاك تلك الأحزاب القدرة على التمثيل داخل البرلمان أو التأثير على صنع السياسات العامة، حيث إنخفضت قدرتها لأدنى مستوى لتداول السلطة داخل الأحزاب ذاتها أو على مستوى نظام الحكم، وارتبط ذلك بسياسة توظيف الدولة ومؤسساتها لخدمة الحزب الحاكم والترويج له أو بالتضيق على الأحزاب وتكبيلها والحد من فاعليتها، أو ماشهدته أغلب الأحزاب من صراعات وخلافات داخلية أدت إلى إستنزاف قدرتها، حدث ذلك فى سياق ثقافة سياسية ومدنية ساعدت بمكوناتها المختلفة فى وضع صياغة نظام حزبي صوري.

ورغم تباين رؤى الباحثين والتحليلات السياسية حول واقع النظام السياسى فى الحقبة الماضية والتى أعقبت إجراءات التحول السياسى منذ سبعينيات القرن الماضى، إلا أن هناك توافق حول وجود خلل فى دور ووظيفة الأحزاب المصرية دون إستثناء مما أبطأ عمليات التحول الديمقراطي وأسس تحدياً جوهرياً لتطوير العمل الحزبي.

وترتيباً على ذلك ووفقاً لما توافقت عليه رؤى الدراسات الميدانية حول تلك الظاهرة، فقد إعترى الأحزاب المصرية خلل بنائي مؤسسي أقصاها من مفهومه العلمي، وتمظهرت تلك الأزمة فى شيوع ظاهرة الشخصنة فى أنماط وأساليب إدارة العمل الحزبي، حيث إفتقدت لآليات ديمقراطية الآداء وتيسير العمل الحزبي اليومي والذى يحدد كيفية أداء وتوصيف الأدوار على كافة المستويات التنظيمية، إضافة إلى ذلك فقد إفتقدت الأحزاب المصرية القاعدة الجماهيرية، حيث فشلت فى استيعاب القوى السياسية فى المجتمع، و تواجدت القوى الفاعلة خارج الإطار الحزبي، وإتساقا مع ما سبق مثل عدم وضوح الرؤية الفكرية للأحزاب أحد محاور تلك الأزمة، فلم تعكس إتجاهات ثقافية أو إجتماعية تميز فى إطارها الشرائح أو القوى الاجتماعية التى تمثلها.

وفى الإطار ذاته لم تعكس الأحزاب المصرية مستوى مقبول من ضرورات التكيف مع المتغيرات المجتمعية أو الدولي لإنتقادها آليات التوافق والتكيف والتجديد المستمر، وترتيباً على تلك الأسباب أظهرت الأحزاب المصرية مستوى متواضع من الإستقلالية سواء فى التحويل الذاتي اللازم لتنفيذ برامجها أو فى تجنيد الكوادر والقيم والمعايير السياسية التى تشكل رؤى الحزب والتى تميزه عن غيره من الأحزاب المنافسة.

ونتيجة حتمية لما سبق أضحى التماسك الداخلى للأحزاب ضعيفاً لإفتقادها آليات حل أو حصر الخلافات والإنقسامات فى حدها الادنى، وأن قدرتها على بناء تحالفات وحوار بين القوى السياسية والاجتماعية الأخرى منخفضة، بل تعكس ثقافة سياسية غير داعمة للتعددية والعمل السياسى الرشيد.

وخلاصة تلك المرحلة.. إذا كانت حالة الأحزاب السياسية من حيث القوه والضعف مؤشراً على حالة النظام السياسى ودرجة تطوره الديمقراطى، فإن هشاشة الأحزاب المصرية وإنحسار دورها وإنعدام تأثيرها فى الفضاء العام السياسى، قد أفضى وكان سبباً مباشراً لقيام الحركات الاجتماعية الاحتجاجية فى أواخر سنوات حكم مبارك وذلك لإنغلاق النظام وعدم قدرته على الاستجابه لمطالب القوى السياسية والاجتماعية.. مما عجل بنهايته.

لقد مثلت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ الظرف والسياق السياسى الإجتماعي الذى أفضى لظهور قوى إجتماعية جديدة تحاول المشاركة فى الفضاء السياسي إن لم يكن إحتكاره، تلك القوى قد لاقت فى ظل أنظمة سياسية سابقة أنواع متفاوتة من القمع والاضطهاد السياسيين، ووجدت فى الثوره الفرصة التاريخية لدخول الفضاء السياسي إضافة إلى قوى إجتماعية وسياسية أخرى وجدت نفسها مجبرة على المشاركة بغية الحفاظ على إمتيازاتها القديمة، تلك التى تراكمت عبر فترات زمنية طويلة مثلتها نظم سياسية سابقة مثل رجال الأعمال والسياسيين القدامى.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن ثورة يناير جاءت لتفتح أفاقاً سياسية جديدة تلك التي جعلت كل القوى الاجتماعية والسياسية تحاول المشاركة فى صياغة واقع ومستقبل البلاد من خلال تأسيس أحزاب سياسية جديدة، بغية الحفاظ على مواطئ قدم بين القوى الاجتماعية الأخرى، والمحافظة على إمتيازاتها ومصالحها فى مواجهة غيرها من القوى الاجتماعية الناشئة.

إضافه إلى ما سبق.. يمكن إرجاع الطفرة الحزبية بعد الثورة إلى تخفيض القيود القانونية التى اعترضت العمل الحزبي، حيث بات بإمكان خمسة آلاف عضو، يتوزعون على عشر محافظات تكوين حزب بمجرد إخطار لجنة الأحزاب مما أدى إلى ظهور ٧١حزباً بعد صدور القانون المنظم مباشرة.

حالة الإنفجار الحزبي التي أعقبت الثورة صاحبها تحول فى إدراكات المواطنين للأحزاب السياسية واستحوذت تلك الظاهرة على إهتمام جماهيرى كأداة للصراع والتنافس السياسي، حركته مصالح وإهتمامات عائلية ورأسمالية وقوى إجتماعية وسياسية وجماعات دينية ومصالح إقليمية ودولية، ولعب توظيف المال السياسي الدور الأهم فى تشكيل الخريطة الحزبية فى تلك الحقبة الزمنية.. وإستناداً لمعيار المرجعية والرؤى الفكرية يمكن تصنيفها إلى أحزاب ذات مرجعية دينية أحزاب ليبرالية، أوحزاب يسارية وأحزاب مختلطه التوجه والمصالح.

- أحزاب ذات مرجعية دينية فقد تسابقت أغلب جماعات وقوى الإسلام السياسي وكذلك المسيحي عقب أحداث يناير إلى تأسيس أحزاب كأذرع سياسيه لها، ومجال للمنافسة والصراع في المجال العام السياسي.
- فقد أسست الأخوان المسلمين حزب الحرية والعداله، كما كشفت الأحداث المصاحبة لها أن المنشقين عنها أو المتعاونين معها أسسوا أحزاباً تدور فى تلك الجماعة مثل (مصر القوية – النهضة – الاصلاح والتنمية – التيار المصرى – النور – التوحيد العربى – الفضيلة – مصر البناء – مصر الحرة – الإصلاح والنهضة – الأصاله والشعب).
- لم تترك الجماعات الإسلامية الفرصة وشاركت بفاعلية بتأسيس حزب البناء والتنمية – حزب النهضة الإسلامي – حزب الاتحاد من أجل الحرية، إضافة إلى حزب الوسط الذى حصل على حكم قضائي فى مزاولة نشاطه الحزبي وعلى نفس الوتيره تأسس حزب التسامح الاجتماعى معبراً عن الطرق الصوفية.
- أحزاب ذات مرجعية مسيحة، كان طبيعياً بعد إعلان هذا الكم من الأحزاب ذات المرجعية الدينية الاسلامية بمختلف توجهاتها وقيادتها أن يتولد ويتطور التخوف من هيمنة تلك القوى على الحياة السياسية، وهو ماحدث بالفعل وأصبحت تلك الأحزاب قريبة بولاءات وإرتباطات خارجية بإسم الدين وتلك الحالة شكلت تخوفاً موازياً لقوى مسيحية مختلفة وأعطى لها حافزاً لتأسيس أحزاباً مشابهه حيث وصل عدد الأحزاب ذات المرجعية المسيحية إلى ٥ ــأحزاب (الأمه المصرية – أبناء مصر – الاتحاد المصرى – شباب الثورة – العهد الجديد) وبالرغم من دعم أقباط المهجر لتلك الأحزاب إلا إنها لم تلقى مردوداً داخل الأقباط فى مصر، إلا أنها أوجدت حالة من الفزع والتخوف لدى الوطنيين والمهتمين بمستقبل العمل السياسى والاجتماعى، فقد أصبحت الدولة والمجتمع على أبواب استقطاب حاد وصراع طائفي شكلت بيئته تلك الأحزاب الدينية، حيث إنحسرت العملية السياسية فى رؤية عقائدية ضيقة أهملت فى سياقها التنوع الاجتماعي ومصلحة الشأن العام الوطني، وباتت كل الأطراف مهيئة للدخول فى صراع لخدمة إهتماماتها ومصالحها الخاصة.
- أحزاب ذات التوجه الليبرالى تلك التى أكدت على الحريات والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والهوية المصرية وفصل شئون الدين عن شئون الدولة وضمان سيادة القانون والمساواة بين أبناء الوطن وكل محددات وقيم الثقافة المدنية بالدولة الحديثة وبغض النظر عن تلك التوجهات الليبرالية التى تعتبر أسس الديمقراطيات الحديثة، فإن تلك الأحزاب عازها الخبرة فى تنظيم العمل الحزبي وآليات التفاعل مع القاعدة الجماهيرية إضافة إلى بيئة الاستقطاب السياسي غير المناسبة، تلك التى شكلت عوامل الضعف وعدم القدرة على تطوير الآداء، وقد تأسست أحزاب الدستور بزعامة البرادعي، والاصلاح والتنمية، مصرنا، ثوار التحرير، المستقبل الديمقراطى، المصريين الأحرار، مصر الحرية، المستقبل الجديد، المصرى الليبرالي، التحالف الليبرالي، الإرادة المصرية... إلخ – فى سياق مفعم بالأمل بإمكانية التأثير فى المجال العام السياسى، إلا أنه بإستثناء حزب المصريين الأحرار لأسباب متعددة منها دعم الأقباط والتمويل الإستثنائي لم تثبت تلك الأحزاب جاهزيتها للقيام بأدوار مؤثرة فى الخريطة السياسية.

- فى المقابل وجدت القوى اليسارية فى الظرف السياسي والاجتماعي الذى أحدثته الثورة فرصة سانحة لإعادة إنتاج السياسيات الاشتراكية وتسويق الفكر المناهض لعولمة الفكر الرأسمالي، ومن أمثلة تلك الأحزاب (حزب التحالف الشعبي الاشتراكي – الحزب الشيوعي – الاشتراكي المصري – حزب العمال الديمقراطي – الحزب القومي المصري – حزب العمال المصرى) وتلك الأحزاب تستند فى شرعية تأسيسها إلى الدفاع عن الطبقة العمالية وفئات المجتمع التى أنهكتها سياسات الاصلاح الاقتصادي وبين شركات القطاع العام.
- أحزاب رجال الأعمال والسياسيين القدامى مثل (حزب المؤتمر – حزب الشعب الجمهورى – حزب الحرية – المواطن المصرى – المحافظين... إلخ) وهى أحزاب قامت للحفاظ على مصالحها فى النظام السياسى القديم سواء من كونها أعضاء بارزين فى الحزب الوطنى القديم أو رأسمالية خاصة.

فرضت تلك الخريطة الحزبية آلية التحالفات بين القوى السياسية لخوض الانتخابات، طمعاً فى فرص الأغلبيه البرلمانية وسعياً وراء تدعيم أركان بعض القوى فى فصائل العملية السياسية من ناحية، وخوفاً من إتحاد فصائل الحزب الوطني المنحل من ناحية أخرى، حيث مثلت انتخابات ٢٠١٢ أول اختبار حقيقى لتلك الأحزاب الجديدة فى سياق سياسي واجتماعي متغير بعد انسحاب الحزب الوطني وقياداته من العملية السياسية بأحكام قضائية، وتغيير الشروط القانونية والسياسية، وأصبحت التحالفات والممارسات متحررة من قبضة النظام والسيطرة الأمنية التى عانت منها كثيراً أحزاب المعارضة قبل الثورة.

خاض تلك الانتخابات أكثر من ٤٠حزباً وتنافس فيها أكثر من ١٠٦٠٠ مرشح شكلت ٤ تحالفات رئيسيه ومستقلين من أهمها:-

١-التحالف الديمقراطى.. كاد أن يكون أهم التحالفات بعد الثورة إلا أن اصرار حزب الحرية والعدالة على الاستحواذ على الأغلبيه تسبب فى انسحاب معظم الأحزاب المتحالفة معه وتقلص العدد من ٤٠حزباً الى ١٠أحزاب فقط.

٢-الكتله المصرية.. وتمثل القوى المدنية والتى ضمت أكثر من ١٦ حزباً، تلك التى بسبب الاختلاف حول نسب الاستحواذ على توزيع المرشحين أدت إلى تراجع عدد الأحزاب إلى ٣ فقط وهم (حزب لمصريين الأحرار – الحزب الديمقراطي الاجتماعي – حزب التجمع).

٣-الثورة مستمرة.. وضم الأحزاب التى انشقت من الكتلة المصرية، بقيادة (حزب مصر الحرية – التيار المصرى – التحالف الشعبي الاشتراكي....إلخ).

٤-التحالف الاسلامى.. بعد انسحاب العديد من الأحزاب الاسلامية من التحالف بقيادة حزب الحرية والعدالة الإخواني ، شكل حزب النور تحالف اسلامى ضم (النور – الاصاله – البناء والتنمية) وغالبيه أحزاب التيار السلفى والجماعات الاسلامية.

التمثيل البرلمانى لتلك التحالفات لم يكن مفاجاة للمحللين السياسيين حيث حصلت الأحزاب ذات التوجهات الدينية على غالبية المقاعد، كما شهدت إنتهاء تلك التحالفات بعد أن تنامت الاختلافات، وأصبحت الاهتمامات والمصالح الخاصة لتلك القوى أو تلك التى تتحالف معها وتمثلها هى العامل المؤثر فى تشكيل مقاعد البرلمان، والذى لم يدم طويلاً حيث حُل بحكم دستورى لعدم دستورية القانون الذى أجريت على أساسه.

ووفقاً لما جاءت عليه نتائج تلك الانتخابات، فقد أكدت مجموعة من الحقائق توضح مدى تغيير واستمرار دوافع التصويت والثقافة السياسية للمجتمع المصرى وحجم التأثير الذى أحدثته ودفعت به أحداث يناير:

- فقد تراجع عدد الأعضاء المستقليين فى مجلس ٢٠١٢مقارنة بكل المجالس السابقة، حيث بلغ ٢٢ عضواً بنسبه ٤.٣٥% من إجمالى أعضاء المجلس(١) ويعود ذلك إلى حرمان المستقلين على المنافسة على القوائم الانتخابية ، وإتساع الدوائر الفردية بشكل مبالغ فية، إضافة إلى أن النسبة الأكبر من المستقلين فى المجالس السابقة كانت من الأخوان، تلك التى شكلت لنفسها حزباً وتحالفاً خاضوا الانتخابات على قوائمه.
- شكلت نتائج تلك الانتخابات علامة فارقة فى إعادة توزيع الأوزان النسبية للقوى السياسية والاجتماعية داخل البرلمان، حيث حصلت أحزاب التيار الاسلامى (الحرية والعدالة – النور – البناء والتنمية – الوسط – الأصالة) على ٣٣٥ مقعداً بنسبة ٦٩.٧% وتلك النتائج فرضت حالة من توجس كافة القوى السياسية الأخرى لتشابه تلك الأحزاب فكرياً وإن اختلفت سياسياً، وإمكانية تحالف تلك القوى فى مواجة القوى المدنية الأخرى، وذلك ماحدث بالفعل فى تشكيل مكاتب اللجان النوعية، وكذلك التنسيق فى مواجهة الأحداث السياسية أو بشأن القوانين التى يصدرها المجلس.

أظهرت تلك النتائج أيضاً أن ١٢ حزباً من الأحزاب الممثلة فى المجلس يقل الوزن النسبى لكلاً منها عن ٢% من أعضاء المجلس مقارنة بالحرية والعدالة والتى حصلت على ٢١٦مقعداً بنسبة ٤٢.٧% فى المقابل حصل التحالف الديمقراطي بأحزابة الـــــ٥ على ٢٢٧مقعداً بنسبة ٤٤.٨% وحصل حزب النور ٢٢.١% .

لقد شجع السياق السياسي والاجتماعي الذى دفعت به الثورة لواقع العملية السياسية بعض المنظرين بتوقع تطويراً جوهرياً للنظام الحزبي، وتغيير جذري فى موازين القوى والتأثير فى صناعة القرار، إضافة إلى توقع إستقراراً سياسياً على أسس معايره لما قبل يناير، إلا أن نتائج الانتخابات وتفاعل القوى الفائزة فى الانتخابات خلف ستائر التحالفات هو ذاته من وضع بذور الانقسام وشكل قيوداً على تطوير الأحزاب لبنائها التنظيمي ولأدائها فى العملية السياسية، وإذا كانت الخلفية السياسية الدينية سبباً مباشراً فى قدرة الأحزاب على التأسيس والنفاذ للقواعد الجماهيرية والحصول على نتائج غالبية المقاعد، إلا أن ذلك السبب نفسه هو من أفضى إلى خسارة تلك القوى للقاعدة الجماهيرية، لها حيث ترتفع نسبة مؤيديهم مما لا يجيدون القراءة والكتابة، وممن لا يعملون بالجهاز البيروقراطي للدولة، وتلك الشرائح يمكن التأثير عليها برسائل إنتخابية مختلفة. مما جعلها غير قادرة على الاستمرار أو تكرار التجربة التى خاضتها فى أول إنتخابات بعد الثورة.

كما أن إصرار التيار الإسلامي على الاستحواذ المطلق على الفضاء السياسي وتضييق الخناق على القوى المدنية هو ذاته الذي قلب الرأي العام ضده، وأخرجهم من المجال العام بعد صراع لم يدم طويلا وضعت نهايته ٣٠يونية ٢٠١٣.

سادساً: الحراك الحزبى والخريطه البرلمانيه بعد يونيه٢٠١٣

ثلاث سنوات فقط كانت كافيه لإجراء تحولات جذرية فى الخريطة الحزبية، ذلك بين الإنتخابات البرلمانية ٢٠١٢م والتي تسيد فيها القوى الدينية مشهد حصد أغلبية التمثيل النيابي إلى ظهور قوى وأحزاب أخرى كانت لها الدور الفاعل فى إنتخابات ٢٠١٥م، فما الذى حدث، وكيف حدث ذلك الحراك السريع، إن إنتفاضة الشعب للمرة

الثانية فى فترة زمنية وجيزة وتصويب مسار الحركة الثورية بإقصاء قوى وأحزاب الأخوان كان العامل الحاسم فى تلك التغييرات السياسية.

بعد إقصاء حزب الحرية والعدالة بأحكام قضائية ومطالب شعبية، أفسحت الظرفية التاريخية المجال لتأسيس أحزاب مدنيه تعبر عن قوى متباينة التوجهات الفكرية والإهتمامات، و كان من أبرزها حزب "**مستقبل وطن، مصر العروبة، السادات الديمقراطي، الحركة الوطنية، حماة وطن، الأحرار الدستورين، فرسان مصر، مصر بلدى**".

ويتلاحظ أن قيادات تلك الأحزاب وداعميها من قوى وتحالفات " ٣٠ يونيه" وجزء من السياسيين القدامى مما إختلفوا مع الأحزاب القائمة، فتلك الأحداث أعادت قيادات الحزب الوطني لممارسة العمل الحزبي مره ثانية لإمتلاكهم أدوات العمل الجماهيري خاصة بعد إقصاء حزب الحرية والعدالة.

لقد خاض العملية الإنتخابية فى ٢٠١٥م – ٤٣ حزباً، حاز على التمثيل النيابي منهم ٢٠ حزباً تصدرها "حزب المصريين بـــ ٦٥ نائباً، مستقبل وطن ٥٧ نائباً، الوفد ٣٦ نائباً، حماة وطن ١٨ نائباً، الشعب الجمهوري ١٣ نائباً، المؤتمر ١٢ نائباً، حزب النور ١١ نائباً، المحافظين ٦ نواب، السلام الديمقراطي ٥ نواب، الحركة الوطنية ٤ نواب، المصري الديمقراطي الإجتماعي ٤ نواب، مصر الحديثة ٤ نواب، الحرية ٣ نواب، مصر بلدي ٣ نواب" وبقية الأحزاب ممثلين بنائب واحد، وكانت مفاجأة الإنتخابات حصول المستقلين على ٣٥١ نائب من جملة نواب المجلس البالغ عددهم ٥٦٩ نائب.

لقد أعادت تلك الإنتخابات الحراك مرة ثانية وقلبت كل الموازين، وتغيرت الإتجاهات التصويتية الداعمة للقوى السياسية المتصارعة على إمتلاك نسبة التمثيل التى تجعلها قادرة على التأثير فى صناعة القرار السياسي، إضافه إلى إعادة صياغة الخريطة النيابية ومصادر القوى.. فكيف حدث ذلك؟ وما الدوافع التى حركت القوى الإجتماعية والسياسية لهذا التغيير.

وفقاً لواقع الأحداث، تداخلت فواعل متعددة أفسحت لها ثورة يونية المجال لممارسة نشاطها فى المجال العام السياسي، وأقصت فاعلين مكنتهم ثورة يناير من تسٌيد المشهد، وعادت من جديد كوادر الحزب الوطني بمساندة التوظيف الكثيف لرأس المال السياسي، ويمكن توصيف تفاعل تلك الدوافع والفاعلين فى الفضاء السياسي فى سياقه الجديد وفقاً للطرح التالى:

أولاً: إن تحليل هذا المشهد يشير إلى أن عمليات الحراك والتحول السياسي الجوهري غير طبيعية، ولا تفسرها مفردات الثقافة السياسية التقليدية المستقرة للناخب المصرى، بل تدخلت فى صياغته قوى إجتماعية وسياسية متصارعة حركتها المصلحة والتوجه الفكرى، وأتاحت لها الظرفية التاريخية فرصة إغتنام توظيف المال السياسية والدعم اللامحدود من القوى الإقليمية والدولي. " وفى حالات الدراسة الميدانية ما يثبت مؤكداً تدفق الأموال لدعم بعض القوى المتنافسة سواء من الداخل أو الخارج " و حول قضية الدعم الخارجي لقوى سياسية اجتماعية خلال تلك الفترة، تقول نائبه رئيس وزراء مصر (ف. أ) فى ذلك الوقت فى حوار حضره الباحث لإحدى إجتماعاتها مع إتحاد النقابات المهنيه، أن النائب (م. الأرز رد عليها عندما سألته عن التهافت على الحصول على تلك المنح "**... إن الفلوس نازله على مصر زى الأرز... نسيبها لمين ،،، وعن حجم المبلغ... قالت لقد حصل على ٢٥مليون دولار فى العام الاول بعد ثورة يناير ،،،**"

ثانياً: كان لدى قيادات ونواب الحزب الوطني " المعزولين" دافع ورغبة قوية للتغيير والعودة لسدرة الخريطة السياسية، وذلك رداً للإعتبار الذى أهانه بقسوة نشطاء يناير، كذلك محاولة غسيل سمعة الفساد والصورة الذهنيه التى وصمتهم بها التيارات الثورية، إضافه إلى سعيهم للإنتقام النفسي من فصيل الإخوان الذى أذاقهم صنوف التشهير والإنتقام فى سنوات حكمهم، وكذلك رغبتهم بإستغلال الفرصه وجنى ثمن إنخراطهم فى التحضير لأحداث يونيه.

وهنا يشير "ح.ع" رئيس أحد الأحزاب ذاهبا إلى قوله "**... لقد أنفقت على هذا الحزب أموالاً طائلة، ومستعد أن أنفق آخر قرش معايا، حتى أرى نهاية للأخوان، إذا لم نفعل ذلك وإذا تأخرنا وخذلنا الناس، سنكون أول ضحايا الإخوان قتلاً، هم لايعرفون سوى القتل...** ".

ثالثاً: لقد تفاعل المواطن والناخب العادي وفقاً لمفردات الثقافة السياسية التقليدية، فقد ظل صامتاً حتى رجحت كفة العائدون والفواعل الجدد وأدرك أن نهاية الإخوان أصبحت حتميه فاستدعى طريقته فى المهادنة والإستفادة من موسم الإنتخابات، وعاد دور العصبية متضافرا مع أنماط توافقية جديدة.

وهنا يقول " أحد متعهدى الأصوات "**..... هو اللى عملته الإخوان فينا شوية... دا وقفوا حالنا... ملناش أي لازمة في عهدهم، أهو أنت شايف المرشحين والأحزاب بتجرى ورانا وكله برزقه...**"

رابعاً: كشفت تلك الإنتخابات عن ظاهرة عودة "المستقلين" لأن الفرق بين إنتخابات ٢٠١٢ – ٢٠١٥ ملفت للنظر، فقد زاد عدد النواب المستقلين من ٢٢ عضواً إلى ٣٥١ عضواً، تمثل مصدر قوتهم في إستغلال التعاطف الشعبي من ناحية، وعلاقة النواب القدامى وقيادات الوطنى بمفاتيح وأدوات العملية الإنتخابية فى دوائر يحفظون معالمها جيداً من ناحية أخرى، واستفادوا من دعم أجهزة الدولة العميقة للمرشحين المستقلين، تحسباً من حصول أحد الأحزاب مجهولة الهوية لأغلبية النواب.. إضافة إلى الإستثمار المكثف فى مجال العمل السياسي من قبل رجال الأعمال والمؤسسات الخفية.

وفى هذا السياق ترصد الدراسة الميدانيه " دعم أحد قيادات الحزب الوطنى " أ.ع" لنواب فى دوائر معروفه لم ينكروا حصولهم على دعم مادى مؤثر يفوق دعم الاحزاب والقوى الاخرى.

خامساً: كشفت النتائج عن أن الأحزاب القديمة الراسخة فى تاريخ العمل السياسي كحزب الوفد أصبحت فى مؤخرة القوى السياسية، حيث حصلت على ٣٦ نائباً، يتفوق عليه أحزاباً ناشئة مدعومة بالمال السياسي مثل حزب المصرين الأحرار، ومستقبل وطن، وقريبة من أحزاب لم تكن معروفة مثل الشعب الجمهوري و المؤتمر، وحماة وطن.

سادساً: شهدت تلك الانتخابات تغيير دوافع التصويت بشكل ملحوظ، وأنخفضت نسبة التصويت لتصل لحدود ٢٨% واختفت صور الحشد و التعبئة العقائدية لأنصار قوى الإسلام السياسي و التي صنعت الفارق فى نسبة التصويت فى الإنتخابات السابقة، وساهمت بمقاطعة الإنتخابات أيضاً فى أن تكون نتيجة الإنتخابات بالصوره التى خرجت عليها فى ٢٠١٥م.

سابعاً: لعب توظيف المال السياسي أدواراً فارقة ومؤثرة فى تلك الإنتخابات وذلك فى تحديد الوزن النسبي للأحزاب من أعضاء القائمة المدعومة من الدولة، وكذلك فى تحديد قدرة الحزب على إستقطاب مرشحين على قوائمه أو دعم مستقلين تابعين له، إضافة إلى

تنفيذ برنامجه فى الدعاية أو توجيه وتعبئة الناخبين وبالتالى كان موثراً فى النتيجة النهائية لقوة الأحزاب المتنافسه فى العملية الإنتخابية.

ثامناً: أظهرت تلك الحقبة القصيرة نسبياً فى تاريخ الحياة الحزبية المصرية رغبة جهات وقوى سياسية وإجتماعية عديدة للإستثمار فى المجال العام السياسي وسنحاول طرح هذه القضية بشكل أكثر تفصيلاً فى الجزء التالي.

تاسعاً:- تبلورت فى العملية الإنتخابية وخلال مراحلها وتحالفتها المختلفة مفاهيم وظواهر لم تكن بهذا الشيوع والمجاهرة وأصبحت نمطاً من متطلبات العمل السياسي، حيث أصبح المرشح ذو الشعبية كسلعة يتم البحث عنها وتقييمها، والإتفاق معه على دعم مادي ومعنوي يتناسب مع تلك القوه التى يتمتع بها هذا المرشح... وأصبح المرشح نفسه يتعامل مع الأحزاب و القوى المتنافسة و كأنه فى مزاد.. قبول من يمول ويدفع أكثر، حالات الدراسه لأكثر من ١٢مرشح من حزبي الشعب الجمهورى والمؤتمر تؤكد أنها تعاملت بتلك الطريقة و تداولت فى المبالغ حتى بلغ دعم المرشح الواحد لأكثر من ٣٠٠ ألف جنية وتعتبر من الأحزاب ذات الدعم المنخفض مقارنة بأحزاب المصريين الأحرار أو الأحزاب ذات المرجعية الدينية.

سابعاً: الاستثمار فى المجال السياسي

لقد أشارت الدراسة إلى أن المال السياسي يلعب دوراً فعالاً فى عملية الصراع والتنافس السياسي الحزبي، وأصبح يستأثر على إهتمام الباحثين فيما يتعلق بمتطلبات سلامة النظم الديمقراطية وتتنامي أهمية المال السياسي فى مجتمعات تمر بتحولات سياسية جذرية فى أعقاب ثورات على نظم الحكم فيها، إضافة إلى معاناتها من مشكلات بنائية إقتصادية كالبطالة والفقر والأمية وإنخفاض مستوى الثقافة السياسية والمدنية، وهنا تظهر خطورة توظيف المال لتمكين شخصاً ما، أو حزب ما للوصول لمكانة ما فى العملية السياسية، وهنا تبدوا أهمية وضع قيود لاستخدام المال فى النظم الديمقراطية، حتى تضمن وصول النخب والقوى السياسية المعبرة عن الشعب لممارسة السلطة.

وفى سياق ذلك، أصبحت الشركات العملاقة، والقوى الاجتماعية والسياسية الداخلية والمصالح الإقليمية تستهدف البحث عن موالين في مواقع إتخاذ القرار وتكون دائماً مستعدة للدعم بأنماطه المختلفة، وذلك مايسمى بالاستثمار فى المجال السياسي، بغرض الربح أو حماية المصالح.. وتلك حقيقة أشار إليها كلاً من (**توماس فيرجسون، موريس دوفرجية)** توصيفاً لما يحدث فى المجتمعات الأوروبية. فقد أشار للدور المؤثر الذى تقوم به المؤسسات الخفية فى صناعة القرار وأكد على ضرورة البحث عن البنى الخفية الأقرب لصناعة القرار.

وفقاً لهذا الفهم وتطبيقاً على الحالة المصرية فى حقبة التحولات السياسية الجوهرية فى غضون ثورتى " يناير – يونيه "، ترصد الدراسة الميدانية مايؤيد تلك الرؤية، ويمكن تقديم تحليل لأبعاد فارقة ومؤثرة على واقع وبنية وتطور السلوك الحزبي فى تلك الحقبة فى سياق ماحدث فى العملية الانتخابية من حوار وتحالفات بين القوى والأحزاب السياسية وكيفية نفاذ وتأثير المال السياسي فى جميع مراحلها، مما أثر على قدرة الأحزاب ووزنها النسبي فى تحقيق النتائج النهائية.

١-المال السياسى وتأسيس الاحزاب

يعتمد الحزب السياسي على تجمع الأشخاص، أولئك الذين يتوافقون فى رؤى وأهداف إجتماعية وسياسية معينة ويعملون على نشرها فى المجتمع، ويستهدفون الوصول للسلطة لتشكيل النظام السياسي أو التأثير على السلطة القائمة فى إتخاذ القرارات، ووفقاً

لذلك فإن القاعدة الجماهيرية وتنظيم المطالب تعتبر أحد أهم مقومات تأسيس الأحزاب، وإذا ماخالف تأسيس الحزب ذلك أو تجنب مصلحه القاعده الجماهيريه والشأن العام، فلا يمكن إحتسابه مؤسسة سياسية بالمعنى المتعارف عليه علمياً، إلا أن الأوضاع والظرفية التاريخية فى مصر شهدت تأسيس أحزاب وفقاً لأسس إستثمارية فى المجال السياسي.

فقد أفسحت ثورة يناير المجال لعدد من رجال الأعمال لآداء دوراً سياسياً مباشراً من خلال تأسيس أحزاب سياسية وكان دافعها آنذاك حماية المصالح السياسية والاقتصادية وفى بعض الأحيان بناء دولة مدنية، وليس صدفة أن تشهد الخريطة الحزبية حزب سياسي لكل رجل أعمال، يريد من خلاله السيطرة على الحياة السياسية وضمان حماية مصالحه الإقتصادية، ويمكن طرح بعض النماذج التى تؤكد إستهداف رجال أعمال المجال السياسي بقوة منها يلى:

- أسس "ساويريس" بعد ثورة يناير "حزب المصريين الأحرار"، مستهدفاً السيطرة على الحياة السياسية وكاد أن يفعلها فى إنتخابات ٢٠١٥، لولا جهود الدولة العميقة، حيث وقف حد تأثيره بحصد ٦٥ مقعداً متصدراً كافة الأحزاب المتنافسه فى تلك الإنتخابات.
- على طريقة "ساويرس" أسس "أكمل قرطام" "حزب المحافظين" وهو رجل البترول الأول وأحد رجال الأعمال الكبار فى مصر. إضافة إلى إهتمامه بمجال الأعلام حيث يمتلك نصيب كبير فى جريديتى مصراليوم والتحرير وغيرها من القنوات الفضائيه.
- أسس أيضا الربان "عمر صميدة" " حزب المؤتمر" وهو أيضاً من رجال الأعمال والقبائل العربية.
- قام المهندس/حازم عمر بتأسيس "حزب الشعب الجمهوري" وهو رجل أعمال ومن كبار مستوردى خام السكر وله مساهمات فى السياحه وصناعة السكر بمصر.
- كما أسس المهندس/معتز محمود "حزب الحرية"، وهو ابن رجل أعمال شهير ويمتلك مصانع للأسمنت وشركات مقاولات فى الصعيد.
- موسي مصطفى موسى "مؤسس حزب الغد".
- قام "عفت السادات" بتأسيس "حزب السادات الديمقراطى" ، رئيس شركات السادات (الشركة الدولية لإستثمارات الملاحة والتجارة، والمصرية الألمانية للألمونيوم..... إلخ)
- قام " طارق نديم " بتأسيس " حزب الصرح المصرى"، وهو رئيس مجلس إدارة شركة الوادي للإستثمار، ويصل رأسمال " نديم " إلى أكثر من مليار و٢٠٠مليون جنية، إضافه إلى شركاته السياحية والفندقية ومؤسس ومالك جريدة الوادى.
- أسس " د.محمد أبوالغار " الحزب المصرى الديمقراطى الإجتماعى".
- " السيد البدوي" يمتلك شركة أدوية وشبكة إعلامية "ورئيس حزب الوفد".
- تبنى " أحمد أبوهشيمة " "حزب مستقبل وطن"، وأصبح الممول الرئيسي لكل أنشطة الحزب فى السنوات الأولى وحتى نهاية العملية الإنتخابية.
- أسس أيضاً "الفريق/ أحمد شفيق "حزب الحركة الوطنيه" مدعوم من مجموعة رجال أعمال أغلبهم من قيادات الحزب الوطني السابق، تباينت أساليب الدعم وحجمه ولكنه لم يقوى على مجاراة الأحزاب الآخرى فى عمليات إستقطاب المرشحين وتمويل العملية الإنتخابية ولنفس السبب حصل على مقاعد لا تتناسب مع ما صاحب تأسيسه من ضجة إعلامية.

- الأحزاب الباقية هى أحزاب محترفي العمل السياسي، لكن يعوزها التمويل والدعم، وهذا ما أثبتته الأحداث فى الحقبة ذاتها حيث بقدر إستطاعة الحزب توفير الدعم أو تسويق ذاته سياسياً إستطاع أن يحجز مكاناً فى الخريطة الحزبية.
- الأحزاب ذات المرجعية الدينية لديها موارد مالية عالية، فالمؤشرات تؤكد تلقى تلك الأحزاب دعم من قوى إقليمية بالمنطقة وكذلك من التنظيم الدولي للأخوان.

تلك الأحزاب المشار إليها تعتبر نماذج لأحزاب تم تأسيسها ورئاستها من رجال أعمال وليست كل الأحزاب المدعومة بالمال السياسي فى الحياة الحزبية المصرية.. ووفقاً لمحددات التأسيس ورؤية المؤسس مع فقدان الحزب للقاعدة الجماهيرية الحقيقية أو الكوادر التى يمكنها إدارة التنظيم الحزبي بمستوياته المختلفه يصبح الحزب كمؤسسة يعترف بها النظام أو المجتمع أسير رئيس الحزب الذى يموله ويأتى بمن يديره وفقاً لإهتماماته ورؤيته.

وفى هذا السياق يمكن عرض بعض نماذج الأحزاب التى إستعانت بمحترفى العمل السياسي فى النظام السابق لإختيار كوادره أو تشكيل هيئاته بمستوياته المختلفة، فقد إستعان حزب الشعب الجمهوري ورئيسه بأمين تنظيم الحزب الوطني الأخير فى إختيار بعض كوادر الحزب الوطنى التى عملت معه، لكنه لم يستطع إقناعهم خاصة بعد وصول الأخوان للسلطة، إلا أنه إستعان ببعض الوزراء والنواب السابقين وإستطاع من خلالهم تشكيل هيئة مكاتب فى ١٦ محافظة ولم تتعدى حجم عضوية الحزب لأكثر من ١٥ ألف فى الواقع.

- بنفس الطريقة إستعان حزب المؤتمر بأحد النواب السابقين وبعض قيادات الوطنى ولم يستطع تشكيل أكثر من ١٠ محافظات.
- كما استعان حزب الحريه بأمين تنظيم حزب الغد السابق، ومؤسس حزب المواطن المصرى فى تشكيل الحزب إلا أنه لم يستكمل التشكيلات ولم يكمل أكثر من ٥ الآف عضو عامل.
- حزب المحافظين إستعان بنائب عابدين ومجموعة صحفية وإعلامية ولم يحقق على مستوى التشكيل نجاحاً ملحوظاً.
- تلك كانت أمثله فقط لتبيان أن مؤسسى أحزاب المال السياسي لم تكن لديهم الخبرة السياسية الكافية لخوض المنافسة في العمل السياسي الحزبي ومن أجل ذلك فقد استعانوا بمحترفي الحقب الماضية أو نشطاء العمل السياسي فى حقبة الثورة للإستفادة من الصورة الذهنية عنهم وبرزت حاجة كل الأحزاب لأمين تنظيم محترف أو للإيجار يقوم بإدارة تشكيلات الحزب بالوكالة.
- بالرغم من أن هؤلاء لم يمتلكوا الخبرة ولا القدرة على ممارسة العمل السياسي إلا أن الأحداث تشير أن تلك الأحزاب هي التي نالت التمثيل النيابي، وجاء ذلك بقدرة رأس المال في التأثير علي عناصر العملية الإنتخابية الآخرى مثل إستقطاب مرشحين يمتلكون شعبية والحصول على حصص من القوائم، والقدرة على التسويق فى وسائل الإعلام المختلفة... إلخ وحول سبب تأسيس الحزب و الدخول فى تلك المنافسة يقول رئيس أحد الأحزاب (ع. ص) "**... السبب الأول هو إننا في ورطة سياسية وإن الأخوان "هيخربوا البلد وده واجب وطني على كل واحد بيحب البلد دي أن يشارك في تكوين حزب أو تحالف عشان البلد متضعش....**".

أما (أ.ف) فيقول "**... من قبل الثورة و أنا بشارك في السياسية ولكن النظام كان مانع أى حد يشارك، بالإضافة إن البلد رايحة فى إتجاه المتشددين... و المصانع وكل الشغل هيقف... مع العلم أنه كان أحد نواب الحزب الوطني...**".

تبرير ٦ رؤساء أحزاب لم يخرج عن تلك المقولات، ولكن ما بين السطور يُظهر التبرير الأقرب للحقيقه وهو حماية الذات والخوف على المصالح أياً كانت سياسية أو إقتصادية، فالحزب يعنى لصاحبة تجمع بشري يستطيع تمويله ولو إحتاج الأمر تدليله حتى يكون دروع بشرية فى مواجهة نظام يعتقد أنه يستهدفه.

(٢) تأثير المال السياسي على الاندماج والتحالفات

تحتاج دائماً الأحزاب أو الكيانات السياسية المتفاعلة فى الفضاء الاجتماعي و السياسي لدعم وتمويل تستطيع من خلاله إنجاز برامجها وأنشطتها، ذلك فى الأحزاب المؤسسة التى يُحدد منها سلفاً ما يجب أن يُفعل فى المواقف المختلفة، وفق أساليب وإجراءات عمل حزبية متوافق عليها، إلا أن دخول المال السياسي لأحزاب لا تتمتع بقاعدة جماهيرية ولا تنظيم مؤسسي، لا يجعلها مستقلة الرؤية و السلوك السياسي وتكون خاضعة لمصادر التمويل، وذلك ما نستعرض لمؤشراته ودلائلة في الحياة الحزبية المصرية، فكيف أثر توظيف المال السياسي على واقع التحالفات الحزبية سواء محاولات الإندماج بين الأحزاب المتوافقة فى الرؤى السياسية، أو صياغة تحالفات حزبية لضمان عدم التفتت وحصر عملية التنافس بين كيانات كبرى تكون قادرة على إدارة العملية الانتخابية على مستوى الجمهورية خاصة فيما يتعلق بالقوائم الانتخابية القومية.

لقد رصدت الدراسة الميدانية سيطرة المال السياسي على التحالفات الانتخابية، حيث تحكم فى تحديد مسار التحالفات الانتخابية وفُكك التيار المدني، مما أعطى الفرصة للقوى الدينية لتحوز على الأغلبية البرلمانية وتتحكم في المؤسسة التشريعية فى إنتخابات ٢٠١٢م ثم حال بين الأحزاب المدنية وفرصة تشكيل حكومة مدنية بعد إنتخابات ٢٠١٥م.

إن مجريات الأحداث فى تلك الحقبة وما أظهرتة الدراسة الميدانية يشير إلى أن الأحزاب المصرية خلال محاولاتها للإستعداد للإنتخابات، مرت بنمطين من محاولات التحالف، محاولات الإندماج الكلي بين الأحزاب فى كيان سياسي واحد، أو محاولات التحالف لخوض الإنتخابات فى قائمه واحده وسنشير إليها كما يلي:

أ- محاولات الاندماج

لقد بدأ السعي لبلوغ تلك المحاولات بين الأحزاب متشابهة الظروف والامكانيات، حيث شعرت بخطورة موقفها فى خريطة حزبية تزيد عن مائة حزب، كما أن إمكانياتها المادية لا تجاري الأحزاب المدعومة بتوظيف كثيف للمال السياسي، ومع عدم إمتلاكها لكوادر حزبية للترشيح تستطيع خوض المنافسة بها، إضافة إلى عدم إمتلاكها للقاعدة الجماهيرية كما أن تلك الكوادر من معتادي الترشح تتطلع للفوز بدعم الأحزاب الغنية.

وترتيباً على مجمل تلك الأسباب جاءت المحاولات من أطراف حزبية كثيرة، كان أبرزها محاولة قادة حزب السلام، وجبهة الإستقلال، وتشكلت من كل الأحزاب الفقيرة وغير المعروفة إلا أنها إستطاعت من خلال وسائل الاعلام أن تتواجد على الأقل إعلامياً، مع إنها إفتقرت للقاعدة التي يمكن توظيفها لصالح التيار فقد إقتحمت كل التجمعات السياسية ووسائل الأعلام متحدثين عن تحالف يضم أكثر من ٣٠ حزباً.

و رغم توفير جزء من التمويل من رجال أعمال رغبوا فى الترشيح، لكن لأسباب متعددة فشل التحالف لإصرار بعض قيادته توجيه التحالف لإندماج كامل، وإحساس الآخرين أن أدوارهم ستنتهي عند حد تأسيس الكيان المزمع تشكيله، مما يعرضهم لفقدان مواقعهم القيادية.

ويعتبر النموذج الثاني الأقرب للنجاح هو نموذج حزب المؤتمر، حيث سعت بعض قيادات العمل السياسي ووزراء سابقين لتوحيد جهود بعض الأحزاب التى تمتلك قيادات وكوادر سياسيه لها خبرة سابقة، حيث وقع الإختيار على "عمرو موسى" ليكون رئيساً لهذا التحالف وبمسمى "حزب المؤتمر" لأنه يجمع بين أحزاباً عديدة، مثل حزب" الشعب الجمهورى" برئاسة م. حازم عمر، وحزب الحريه برئاسه صلاح حسب الله وآخرين، وحزب الربان عمرصميده، وحزب الحريه برئاسه مهندس/ معتزمحمود،... إلخ

الواقع أن تلك الأحزاب مجتمعه برئاسة عمرو موسى حققت تقدماً ملموساً فى تشكيل هيئات الحزب ولجانه ومقراته، وبدأ الحزب يأخذ مكاناً فى الخريطة الحزبية لإمتلاكه مجموعة من الكوادر ذات الخبرة، ووجود قياده دبلوماسيه، إستطاعت التوفيق فى المراحل الأولى بين رؤساء الأحزاب المكون منها هذا الإندماج، وكان لهذا الكيان دور واضح فى أحداث ٣٠ يونيه وقدم دعماً ملموساً لميدان التحرير، وحشد قوى ومؤيدين للإطاحة بالإخوان، إلا إنه بعد ٣٠ يونيه ولأسباب متعددة فضل رؤساء الأحزاب أن يستقلوا بأحزابهم ويخوضوا الانتخابات منفردين، وجاء الإختلاف حول نسب التمويل من رؤساء الأحزاب، ونسب الاستحواذ على المواقع القياديه، وهل سيدخلون الانتخابات منفردين أم فى تحالفات أكبر على المستوى القومي، مع وجود بعض الخلافات الشخصية داخل الهيئة العليا.

وعن سبب الاندماج، و التفكك يقول لواء (أ.ر) أمين الحزب "**....حاولنا الإندماج لتشابهه الأرضية السياسية، وكمان الاستفاده من الدعم وخوض الإنتخابات متحدين وكمان مواجهة الأخوان التى تتطلب أموال كثيره، وكمان قولنا أن شعبية عمرو موسى ممكن تصنع الفارق معانا، لكن بعد يونيه وزوال خطر الأخوان... كل رئيس حزب شايف نفسه يقدر يدعم عدد من المرشحين ويحقق أهدافه منفرداً، وبصراحه حصل لهم إطمئنان، ومفيش ضروره لتحمل تكاليف باهظه.....** ".

وفى ذات السياق يقول الوزير السابق (ص.خ) "**.....طبعاً كانت فرصة واحدة لتحقيق نتائج غير مسبوقة لكن عدم إتفاق رؤساء الأحزاب.. حول كيفية وطريقة التمويل وإدارة الحزب، إضافه إلى فقدان "عمرو موسى" لكثير من توهجه بعد ثورة يونية خاصة لقاءاته السرية مع قيادات الأخوان والتى أذاعتها وسائل الإعلام... جعله غير قادر على إدارته للحزب بشكل فاعل، كما إنه شعر بعدم قدرته على القيام بدور مؤثر فى الحقبه الحاليه وعملياً فقد حماس الاستمرار....**".

طبيعى أن يكون فشل هذا الإندماج مؤكداً فى ظل عدم الإتفاق على قواعد العمل السياسي وإدارة الخلافات السياسيه، وقد تركز الإختلاف بين رؤساء الأحزاب على عدة قضايا تحدد أولوية العمل الحزبى من أهمها:

الخلاف على نسبة ما يساهم به كل رئيس حزب من الدعم المالي، وتولى المناصب القيادية، والترشح للإنتخابات، التحالف مع القوائم، وعدم وجود القيادة المقنعة التى يمكن أن يعمل تحت إدارتها الجميع، بعد إعتذار عمرو موسى عن استمرار، المصالح الشخصية، وترتيب الأولويات، تلك كانت دوافع حاسمة لتردى هذا الإندماج، رغم كونه تجربة كانت أقرب للنجاح فى تلك الحقبة التاريخية الهامة للحياة الحزبية فى مصر.

ب- التحالفات الإنتخابية بين قبضة الدولة العميقة والمال السياسى:

تاريخ النتائج الإنتخابية المصرية تحسمه دائماً البيئة الحاضنة التى تجري فى سياقها العملية الإنتخابية، حيث تقدم الشروط والمحددات التي تمثل مقومات وإتجاهات التصويت، بقدر عدالة وحيادية المحددات الإنتخابية تقلل من عيوب الثقافة السياسية الحاكمة فى التصويت وتعطى فرصاً لتمثيل القوى الإجتماعية والسياسية وفقاً لواقع توجهاً مع القاعدة الجماهيرية وما تمتلكه من كتل تصويتيه تعبر عنها، إلا أن الظرفية التاريخية لواقع المجتمع المصرى بعد ٣٠يونية بكل ما أحتوته من تناقضات وإستقطاب سياسي حاد كانت هى الحاكمة لشروط ومحددات العملية الإنتخابية، وبناء التحالفات فى القلب منها ويمكن الإشاره لبعض من الوقائع التى صنعت تلك المحددات فيما يلى:

- مر عامين منذ ٣٠يونية وحتى إنتخابات ٢٠١٥م شهدت تحولات فى الخريطة الحزبية، وتغيير فى إدراكات المواطنين حول بعض ثوابت قواعد العمل الحزبي فقد تم إقصاء الفاعلين المؤثرين الذين يمتلكون الكوادر التنظيمية التى تجيد التعامل مع معطيات العملية الإنتخابية، وهما الحزب الوطنى، وحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للإخوان المسلمين.
- غياب القوتان خلق فرصاً لفواعل جدد، لم يتم إختبارهم على الواقع، ويملكون طموحاً بلا حدود صنعه إعلام خاص، فزاد من تعقيدات عملية التوافق حول التحالف على قائمة رئيسية.
- دخول أطراف المال السياسي وإستثماراتهم الكثيفة فى بعض الأحزاب خلقت نوعاً من التعالي على الأحزاب الفقيرة بحجة إنهم قادرون على إستقطاب مرشحين فى كافة الدوائر يحسمون بهم النتيجة الإنتخابيه.
- تشير الأحداث إلى حدوث تغيير فى معايير إختيار المرشح، فلم تعد شعبية المرشح حاسمه، بل سبقها فى الاختيار الملاءه المالية والعصبية، مما أفسح المجال للمال السياسي فى إحتلال المعيار الأقوى فى الإختيار.
- لعبت دوائر العلاقات غير الرسمية، ورأس المال الإجتماعى دوراً مؤثراً فى الحوار وبناء التحالفات الإنتخابية.
- دخل الإعلام الخاص بثقله فى حوار التحالفات، وساند بقوه بعض القوى السياسية وسوق لبرامجها وصنع من بعض المغمورين الذين لايملكون أى خبرات فى العمل السياسي نجوماً ونخباً سياسية، وأهال الاتهامات دون دليل أو مبرر على قيادات لمجرد إختياراتهم وقبولهم قوائم منافسه.

ووفقاً لما سبق من وقائع، تشكل سياق من الفوضى التفاوضية ولم تخلق توافق سياسي حول معايير التحالف أو المحاصصة الحزبية، وحاولت الدولة أن تسند قيادة التفاوض لشخصية تحظى بالإحترام و القبول لطرح قائمه إنتخابيه تحظى بتأييد القوى الإجتماعية والسياسية الفاعلة، حيث تولى الدكتور كمال الجنزورى رئيس وزراء مصر الأسبق الترتيب لإجتماعات متتاليه لخلق توافق، إلا إنه لم يحرز تقدماً ملحوظاً، أو أن إختياراته لم تلقى قبولاً، فأسُند الأمر للواء/ سامح سيف اليزل وبمساعدة أجهزة ومؤسسات الدوله شهدت الإنتخابات قائمه من القوى الرئيسيه، دون توافق أو مشاركه من أغلبية أحزاب الخريطه السياسيه آنذاك.

وقد تحكم فى الإختيارات الملاءه المالية، فتم البحث عن شخصيات تستطيع تمويل الدعاية والحشد وما يلزم العملية الإنتخابية من لوجستيات، وجاء ذلك إنعكاساً للتخوف السائد من بعض الأحزاب والشخصيات التى أعلنت تمويلها للأحزاب والمرشحين على قوائم منافسه.

ولقد فشلت كل القوى السياسية الآخرى فى إستكمال قوائمها، أو لإنعدام الخبرة حيث لم تستكمل مستندات الترشح بشكل متوافق بالقانون، مما جعلها غير مقبوله من لجنة تلقى طلبات الترشيح، وتعتبر قائمة التحالف الجمهورى الذى ضم النقابات المهنيه وقوى المجتمع المدنى بقيادة المستشاره/ تهانى الجبالى، ود/ طلعت عبدالقوى أحد النماذج لذلك، رغم إحتوائها على شخصيات عامه تحظى بقبول مجتمعى قوى.

كما حاولت بعض القوى الوطنية بناء تحالف وقائمة إنتخابيه تحت مسمى " كتلة الصحوة الوطنية المستقلة "، بقيادة د/عبدالجليل مصطفى، إلا إنها وفقاً لإعتبارات إيديولوجية ورؤية القائمين عليها، قامت بإقصاء عدد كبير من قياداتها الراغبين فى الترشح لكونهم شاركوا فى نظم أو مراحل سابقة، لم تستطيع إستكمال القائمة وفشلت فى التوافق. ولم ينجوا من فشل تشكيل القوائم، سوى قائمة حزب النور، وقائمة "نداء مصر" لرجل الاعمال طارق نديم. وتلك نتيجه كاشفه بأن كل القوى السياسيه الفاعله فى المشهد السياسى لم تستطع التوافق أو إستكمال قائمه تخوض بها الإنتخابات فى منافسه مع القائمه الرئيسيه المدعومه من مؤسسات الدوله.

وفي سياق الاختيارات وقواعد الترشح على القائمة التى أشرفت على تشكيلها مؤسسات الدولة، حضر الباحث مع أمين إتحاد النقابات المهنية جلسة تفاوض دعُيا إليها من د. الجنزورى " حيث قال لـــــ (أ... ب) "**.... ممكن ترشح شخصيتين نقابيتين أو ثلاثة مع القائمه فرد عليه (أ، ب) إحنا أقوى تيار مؤثر فى العملية الإنتخابية.. وإحنا أساس ٣٠ يونيه، وبنفكر فى ٢٠ شخصيه، فرد عليه الجنزورى إنت بتهرج.. إحنا بنجمع كل التيارات. ولما أردت الوصول لحل وسط، قال لن يُقبل بأكثرمن ثلاث نقابين.....**".

وأضاف أيضا "**.... مع أن الجلسة والمناقشة كانت بقيادة شخصية محترمة ومقدرة من الجميع، إلا أن سمة التفاوض لمن أسُند إليهم ذلك، هى التعالى وعدم قبول المناقشة حول معايير الإختيار أو مدى صلاحية الأسماء المطروحة.. وتلك كانت السمه الغالبية على كل من تولى قيادة عملية التفاوض فى كافة التحالفات بما فيها تحالفات الأحزاب والقوى الوطنية الفقيرة.**

"**..... فى نموذج صارخ على فوضة عملية التفاوض بين الأحزاب بتشكيل القوائم فى التحالف المقترح، حينما عرض ممثلى الأحزاب أسماء مرشحيهم على لجنة الأختيار، كانت المفاجآه أن الأسماء المقترحه من الأحزاب المختلفة فى الدوائر متشابهة فى حدود ٨٠% منها، وهذا يعنى أن الأحزاب طرحت الأسماء المميزة أو المعروفة من المرشحين، بغض النظر عن رغباتها أو موافقتها، أو إن المرشحين عرضوا أنفسهم على كل الاحزاب ضماناً التواجد.. وفى كل الحالات مؤشر قوى على هشاشة الأحزاب وفوضة التفاوض.....** ".

لقد بات المعيار فى الإختيار كان القدرة على منافسة المال السياسي فى الأحزاب التى تمتلك تلك الملاءه المالية، وقائمة حزب النور بإعتبارها ممثله للتيار الديني فى حالة مشاركة الإخوان أو قبولهم التصويت لها.

عدم المعرفة بقوة الاحزاب الحقيقيه وقواعدها الجماهيرية من جانب القائمين على تشكيل القائمة لتجاهل قوى وشخصيات سياسيه مهمه ومؤثره، وإختيار ما دونهم، وفى النهاية تم إنجاز القائمه بقوة الدولة العميقة.

وحول السعى وراء تلك القائمة بالذات يقول رئيس أحد الأحزاب " (ص. ح) "... **إحنا فى العمل السياسي من وإحنا أطفال.. وعارفين إن القائمة اللي بتكونها مؤسسات الدولة والجنزورى لازم تنجح.. ومش هنفرط فى حصولنا على عدد منها حتى وإن كان قليل.. لأن فرص المنافسه صعبه عشان تضمن التمثيل وبقاء الحزب....** ".

خلاصة القول أن المال السياسي قوض معايير الاختيار الموضوعي للمرشحين فيما يتعلق بقوائم التحالفات الإنتخابية وخلق بيئة فوضوية للتفاوض حول التوافق، وساعد على سيادة التعالي والتحكم فى قدرة القوى السياسية على المنافسة، وترتيباً على ذلك جاءت نتائج الإنتخابات بالشكل الذى حدده المال السياسي وقدرته على المواجهة وصناعة الفارق.

(٣) المال السياسى وصناعة النواب

تعتبر قدرة الأحزاب على إمتلاك كوادر وقيادات من أهم أسس نجاح تلك المؤسسات السياسية فى أداء وظائفها، وترجمة واقعية على قدرتها فى تجنيد وإستقطاب قيادات ينخرطون فى الآداء والنشاط الحزبي، ليكونوا مؤهلين لتقلد المواقع الحزبية والترشح لتمثيل الحزب فى المجالس النيابية.. وتلك السمه تعبر عن أحد جوانب إستقلالية الحزب وذلك فى ترجمة قدرته على طرح قوائمه للترشح فى الإنتخابات المحليه والقوميه، إلا أن الأحزاب الجديدة لم تعكس تلك القدرة، ولم تسطع إمتلاك من بين مؤديها والمتعاطفين معها أعداد كافية ليمثلوا الأحزاب فى الإنتخابات. ويرجع ذلك لأسباب فى بنية الأحزاب والثقافة السياسية الحاكمة للسلوك السياسي الحزبي فى مصر.

وكما أشرنا فى الأجزاء السابقة لقد أفسحت ثورتى "يناير – يونيه" المجال لإنفجار حزبي ضج به الفضاء السياسى المصرى، دون إستناد لمعايير البناء والاستمرار والقدرة على الآداء الفاعل. وزاد تلك الوضعية تعقيداً دخول المال السياسي المجال الحزبي، سعياً للحفاظ على المصالح والتأثير فى صياغة القرار السياسي.

إنه ووفقاً لمستجدات الفواعل الجدد والقواعد الجديدة وتوظيف المال السياسي بكثافة، تواترت في الفضاء السياسي الحزبي ظواهر حديثة غيرت مفاهيم كثيرة من قواعد الترشح للمجالس النيابية ومحددات نجاح النائب، وقدرة الأحزاب على صناعة وزنها النسبي فى الهيئة التشريعية.

بالرغم من أن غالبية الأحزاب مدعومه بالمال السياسي مع إختلاف درجته، إلا أنها اضطرت ةبآليات وأدوات جديده لم تكن شائعة فى الحقب الماضية، فلم تجد سهوله فى تجنيد مرشحين أو متعاطفين دون كلفة مالية وقد تكون باهظة، ولعدم وجود خبرة في التعامل مع معالم ومفاتيح الدوائر الإنتخابية وكذلك توزيع القوة التصويتية بتنوع مصادرها، ونتيجة لتلك المتغيرات أصبحت الأحزاب حبيسة البحث عن "وسيط" أو مرشد للحصول على قيادات تصلح كمرشحين على قوائم الأحزاب. وذلك ما أطلقت عليه الدراسة "الكفيل الضامن".

حيث كشفت الدراسة الميدانية عن وجود مكثف لظاهرة " الكفيل الضامن"، تلك التى زاحمت بقوة في أدوات العملية الإنتخابية والعائلات ذات الكتل التصويتية، وعصبية الدم والمكان كعناصر بناء شعبيه المرشح، ومعطيات منطقيه لتوقع قدرته على النجاح، إلا انه

بعد توظيف المال السياسى الكثيف ظهرت الحاجه " للكفيل الضامن" لعدم خبرة رؤساء الأحزاب بالخريطه التصويتيه أو إختيار مرشحين أقوياء، إضافه إلى سهولة شراء المرشح، إلا إنه على طريقة رأس المال يجب أن يكون سلعه مضمونه، فبرز دور الشخص المتعهد بتصدير المرشحين وفتح دوائر العلاقات غير الرسميه مع العائلات ذات الثقل الإنتخابى، وتلك أدوات جديدة ساهم فى تواجدها ورواجها دخول رأس المال فى الحياة الحزبية المصرية.

لقد ساهم فى تنامى تلك الظاهره تشبث الأحزاب بالتمثيل النيابي بأي ثمن، فتعامل معهم المرشحون وأصحاب الخبرة فى مجال الإنتخابات بشكل يتناسب معهم وهو الابتزاز، وأصبحت المسألة مزاد حول المرشح.

يقول (ع.م) أحد المرشحين على دوائر محافظة كفر الشيخ سعى حزب الشعب الجمهوري لترشيحه " **أنا معروض علىّ من حزب ساويرس مليون جنية.. فى مرحله الإعاده آخد نفس المبلغ.. أنتم عارضين ثلث المبلغ، مش هتلاقوا حد ينجح بالكلام ده** " **وهل إنت بالفعل تفاوضت مع أحزاب أخرى.. يضيف.. أنا كل يوم عشرات بيكلمونى وفى الأخر اللى دعمه هيكون أفضل هأروح معاه** "..

أما (س، م) فيقول "... **الإلتزام والإتفاق مع حزب من الأول مش وارد، لازم نكشف إمكانيات وأسلوب كل الأحزاب وجايبين تمويلهم منين، وبسؤاله عن معرفته بأحزاب تتلقى تمويل خارجى أكد وجود دعم من دول خليجيه لأحزاب يتفاوض معها على الترشح فى قوائمها....** ".

ويضيف (هـ، ر) القائم بجلب مرشحين لأحد الأحزاب من محافظة الدقهليه "**الحقيقه أنا بأحب حزب الجبهة الوطنية عشان الفريق شفيق، بس حتى الآن مفيش معاهم فلوس لدعم المرشحين بيقولوا، هيجيب من الخليج.. لكن أنا مش واقف على كلامهم..عشان كده أنا جيت الحزب ده..**".

لقد وصلت درجة المساومة على المبالغ المدفوعة أن أحد متعهدى النواب بالفيوم رفض الإفصاح عن النواب المفترض التفاوض معهم، أو إعطاء الحزب بياناتهم قبل الإتفاق على كافة التفاصيل المالية والعينية كالمؤتمرات التى يتحتم على قيادات الحزب حضورها بمستوى وزراء ومحافظين سابقين معروفين.

وفى مقابلات ومفاوضات مع ٧٣ مرشحاً خاض بهم حزب الشعب الجمهوري الإنتخابات لم يوافق مرشح واحد على التوقيع على إستمارة الترشيح قبل حصوله على ثلثى المبلغ المقرر للدعم وهو ٣٠٠ ألف جنية، وفى بعض الدوائر وصل لـــ٥٠٠ ألف جنية. ولم ينجح منهم سوى ١٣ نائب فقط فى حزب المؤتمر تفاوض مع ١٠١ مرشح نجح منهم ٨ نواب ولم يصل الدعم أكثر من٢٠٠ ألف جنية للمرشح.

مقارنة بالدعم الذى حصل عليه مرشحي حزب المصريين الأحرار بمتوسط ٧٥٠ ألف جنية بخلاف الدعاية والدعم العيني، أو حزب النور أو مستقبل وطن، نستخلص بنتيجة أن المال السياسي هو من صنع النواب حتى وإن كانت العملية الإنتخابية أصبحت مكلفة وباهظة الثمن.

ومن الظواهر التى اختفت من الثقافة السياسية التقليدية عملية الدعم بالتطوع، ومجموعة المتعاطفين مع المرشح يقومون بعمل التوكيلات وإجراءات الفرز والحضور نيابة عنه فى اللجان بدون مقابل، تلك الظاهرة لم يعد لها وجود، وأصبحت بمقابل مادي لا يستطيع المرشح التقليدي الوفاء بها.

من الظواهر التى بلورتها الإنتخابات الماضة وجاءت نتيجة لدخول المال السياسي الفضاء السياسي، هى ظاهرة فساد المؤسسات الحزبية فى العملية الإنتخابية، حيث شهدت إنتقال الفساد السياسي من سياق الأفراد لسياقات مؤسسية، فقد أنتقل من شراء الأصوات والمرشحين لبيع الأحزاب السياسية حصتها فى القائمة لمن يستطع من رجال الأعمال أو السياسيين القدامى، فقد مارسها عدد من الأحزاب التى شاركت فى تحالفات ولا تمتلك كوادر أو قاعدة جماهيرية.

وكشفت الدراسة الميدانية أيضاً وجود ظاهرة البلطجية فى تأمين المرشحين وإرهاب الخصوم وإستخدام كافة أدوات القسر، وتلك الظاهره تتناسب مع هيبة الدولة وقدرتها على مواجهة الخروج عن قواعد النظام.

(٤) المال السياسي والدعاية الانتخابية

صنع المال السياسي فى سياق العملية الإنتخابية لعام ٢٠١٢-٢٠١٥ م فارقا في الدعاية الإنتخابية بين الأحزاب على مستويات متعددة، من حيث دراسه شعبية المرشح وإتجاهات الناخبين، والتسويق السياسى وتشكيل الصورة الذهنية للناخبين حول الأحزاب والقيادات التى تخوض الإنتخابات، أو على مستوى الدعاية التقليدية والتى تتضمن الصورة والملصقات.

فإذا كانت الأحزاب قد خضعت لظاهرة "الكفيل الضامن" بمستويات مختلفة إلا إنها فى الدعايه وجدت فروق شاسعة وفقاً للذمة المالية لتلك الأحزاب، فحزب المصريين الأحرار الذى يمتلك صاحبه لقنوات فضائية، وبرامج إعلامية تم صياغتها وفق معايير مهنية من شركات ومراكز متخصصة. وكذلك تعاقد مع مراكز أبحاث الرأى العام لقياس شعبية المرشحين المستهدفين للتعاقد معهم، لأجل ذلك فإنه لايمكن مقارنته بالأحزاب الأخرى التي إلتزمت بالشكل التقليدي للدعاية والمؤتمرات الشعبية والملصقات.

لقد أضحى تأثير المال السياسي على الناخب وخاصة الناخب البسيط واضحا البته، وساهم في تشكل الإتجاهات لصالح الأحزاب ، ففي حقيقة الأمر إنه بدون الاستخدام الكثيف للمال السياسي لن يصلوا المرشحين لتلك المستويات التصويتية، وفى هذا الصدد أكد" نجيب ساويرس " فى أحد المقابلات أثناء الإجتماعات التحضيرية لـــ٣٠ يونية بقوله " **.. لقد كلفني نجاح النائب (م. ح) ٧مليون جنية من جملة ما أنفقه الحزب على الدعاية الإنتخابية، إضافة إلى ١٢ مليون جنيه قيمة تكاليف تبرعات إعلانية داخل الدائرة ، نقدية وعينية للدائرة وكذلك ولوجستيا لزوم العملية الإنتخابية في الدائرة..** ".

وإذا ما تمت المقارنة بين إستخدام حزب المصريين الأحرار لأدوات ووسائل الدعاية المختلفة باهظة التكاليف ومستوي تقني عالي من حيث الجوده والإنتشار، وبين الأحزاب الفقيرة، وطريقة إستخدامها لأساليب الدعاية التقليدية، مثل المنشورات الورقية، والمؤتمرات الشعبية، وزيارة العائلات المنزلية، نجد فروقاً صارخة فى توظيف المال السياسي وكذلك فروق ذات دلالة فى النتائج من حيث التسويق السياسى لبرامج الأحزاب والدعايه للمرشحين ، وما ينتج من شعبية أو قاعدة الحزب الجماهيرية.

فى ذلك السياق يقول (ع، ز) نائب رئيس وأمين تنظيم أحد أحزاب الوسط طريقة الحزب الإعلامية "**.... إحنا لا نستطيع مجاراة الأحزاب الغنية فى تحمل التكلفة المرتفعه زيهم.. وعشان كده إحنا إختارنا عدد معقول من المرشحين اللى لهم عصبية أو بلاد كبية تسندهم، وده بيعوض حملات الدعايه فى وسائل الاعلام.. وإحنا بنركز على علاقتنا القوة بالشخصيات العامة فى المحافظات وبنعمل لهم زيارات منزلية، إحنا عندنا**

محافظين ووزراء سابقين ولهم علاقات قوية في المحافظات.. وبنستثمر تلك العلاقات ، وعلاقة الثقه ديت فى جلب مرشحين أو الدعايه للحزب..".

إن ماسبق عرضه من رأى للحالة السابقة يؤكد على إستخدام نظرية الرأسمال الإجتماعي فى العمل الحزبي خاصة فى تشكيل قواعده أو إختيار مرشحيه، وكذلك ممارسة العمل السياسي الحزبي المصري، إلا إنه يتوقف مستوى نجاحاتها على ما يحظى به الحزب من شخصيات عامة يحظون بالإحترام، أو مارسوا العمل التنفيذي أو السياسي ولديهم خبره تجعل الآخرين يثقون بهم، أو تعطى الإنطباع بقدرة الحزب على الإستمرار والتمثيل النيابى.

ولإرتفاع تكاليف الدعاية الإنتخابية، رغب المرشحين المستقلين الترشح على قوائم الأحزاب فردى لضمان الدعم المادي والعيني والمتمثل فى الدعايي، وهنا تتلاقى رغبة المرشح والحزب، وتبقى القيمة المادية للدعم هى الحاسمة فى الإتفاق.

وتظهر تلك الإنتخابات وما أفرزته من الدعاية المختلفة ، أن المال السياسي ضرب بقوة وسائل الدعاية التقليدية وقلل كثير من أهمية مفرداتها، وصنع الإعلام الخاص مرشحين سوبر وجعل منهم قديسيين وطنيين، ونموذج للنائب المهموم بالشأن العام، وحط من قيمه شخصيات تتمتع بخبرة العمل الميدانى الوطنى، والنماذج كثيره لاتحتاج لسرد وتبيان.

- وهنا يظهر أهمية توظيف المال السياسى فى عملية التسويق للحزب، وصنع صوره ذهنيه قد تكون بعيده تماماً عن الحقيقه وعن آليات العمل داخل الأحزاب، أنها تصنع التوقعات وترسم واقع غير موجود.

وخلاصة هذا البعد أن المال السياسي أفقد الأحزاب المعتمدة على مفردات الثقافة السياسية التقليدية فى الإعلام توازنها، ولأنها غير قادرة على تحمل تبعات هذا التطور الجذري والسريع لآليات إستخدام المال السياسي فى التسويق، أصبح مستقبل العمل الحزبي وصورته الذهنية فى خطر.

(٣) المال السياسي وتعميق أزمة المؤسسية للأحزاب الجديدة:

يُعتبر مستوى ودرجة المؤسسية للكيانات والأحزاب السياسية مؤشراً لفاعلية وإستمرار تلك الأحزاب، ومدى آدائها لوظائفها المختلفة، حيث لايتوقع نجاحاً للأحزاب فى تنظيم المطالب الجماهيرية دون تحقيق مؤشراً متقدماً لعناصر المؤسسية السياسية، وإذا كانت الأحزاب المصرية على مدى أكثر من نصف قرن لم تعكس نضجاً مؤسسياً فى كل مؤشراته سواء على مستوى تحقيق قاعدة جماهيرية أو درجة التنظيم وأسلوب الآداء الحزبى، أو التماسك والإستقلالية إضافة إلى التوافق والتكيف، وكذلك مستوى الحوار مع القوى الإجتماعية والسياسية، وأظهرت وجود خلل فى بنىٌ وآداءها لوظائفها في جوانب ومستويات مختلفة، إلا أن دخول المال السياسي بكثافه بعد ثورتى " يناير – يونية " في الحياة الحزبية، أصبحت مجالاً من مجالات الإستثمار التى توجه لحماية المصالح والإهتمامات، وإذا كان توظيف المال السياسي قد أفاد بعض الأحزاب فى توفير المقرات والإمكانيات وتوفير التمويل اللازم لممارسة النشاط، إلا إنه قد قوض أسس وأركان العمل الحزبي المؤسسي فى كافة مجالاته الأخرى، وزاد من هشاشة الأحزاب وجعل بناءها وآدائها معتمداً أو متمحوراً حول شخصنة رئيس الحزب، فزاد أزمة "شخصية" الأحزاب تعقيداً فعمق أزمة المؤسسية ولم يعد لها علاج إلا إذا عاد المال السياسي إلى أدراجه وتخلى عن إستثماراته فى المجال السياسى.

وستحاول الدراسة فى الجزء التالى طرح أهم الأبعاد التى أثر فيها توظيف المال السياسي فى سياق عناصر ومفردات مؤسسية الأحزاب المصرية:

أ- المال السياسى وقاعدة الأحزاب الجماهيرية

تنطلق الأحزاب السياسية دائماً فى أدائها لوظائفها من مصالح وإهتمامات قواعدة الجماهيرية، فتنظيم المطالب والتعبير عنها هو الجزء الأهم لوظيفة الحزب، وكذلك حجية بقاءه وإستمراره فاعلاً فى المجتمع ; ولهذا السبب تعطى أدبيات العلوم الإجتماعية أهمية بالغة لتحليل وصياغة حدود الطبيعة الإجتماعية لأعضاء الحزب أو المتعاطفين معه، أولئك الذين يمثلون القاعدة الاجتماعية له.

يُظهر الواقع الميداني أنه لم يعد هناك حزباً واحداً فى الخريطة الحزبية يخاطب شريحة معينة أو يحدد جموداً بعينه، بالحديث والبرامج فخطاب الأحزاب موجه لكل المواطنين ولا يتمتع بخصوصية وقد يكون ذلك لأسباب تصويتية، لرغبة الأحزاب إستقطاب الناخبين، إلا انه واقعياً خداع سياسى، فكيف يعبر حزب يمينى متطرف عن مصالح الشريحة العمالية الفقيرة ؟ وعلى الجانب الآخر لا تتوافر بيانات حقيقيه تفصيليه عن أعضاء الحزب، وإن توافرت فهى تحتوى على نسبه عاليه من المبالغه.

فى السياق السياسي المصري قلل المال السياسي من أهمية القواعد الجماهيرية للأحزاب، وذلك على مستوى التأسيس وجزء من عناصر ممارسة النشاط، وقد يكون تأسيس الحزب أحد الأمثلة الدالة على ذلك، فقد إستطاع المال السياسي توفير توكيلات مؤسيسين بما يتوافق بالأعداد المطلوبة وفي وقت قياسي، وبالتالى إستعاض عن عملية البحث عن متطوعين يؤمنون بالحزب ومبادئه يجولون المحافظات بحثاً عن مؤسيسن يوثقون ذلك من خلال توكيلات رسمية، الأمر تكفل به متعهد فى كل محافظه بتكلفه ماليه لا تتعدى ٢٠٠ جنيه لكل توكيل.

وحول هذا الأثر يبرر (م، ش) رئيس شرفى لأحد الأحزاب الممثلة فى البرلمان، الزيادة السريعة فى عدد الأحزاب، " **الحقيقة أن الأمور أصبحت بسيطة، الحزب محتاج فى حدود ٥٠٠٠ مؤسس، بتكلفة ٢٠٠جنيه... يعنى المسألة لمؤسس الحزب بسيطة، وده وفر وقت وجهد ولف على المحافظات، ومناقشات فى كل خطوه نمر بها...**"

كما قلل المال السياسى أيضاً أهمية القاعده الجماهيريه، فيما يتعلق بإداره العمليه الإنتخابيه فأصبح يعتمد على إداره محترفه، وشركات علاقات عامه للدعايه والإعلان لتعديل الصوره الذهنيه للمواطنين، وكذلك وكلاء محترفين فى اللجان، ولم تعد تلك الأنشطة تعتمد على متطوعين يعملون فى لجان الحزب وكياناته.

ويوضح (ع، ز) أحد النواب القدامى قدرة المال السياسى تخطى عقبة المتطوعين فى إداره العمليه الإنتخابيه حيث يقول "**.....هو ليه المرشح بيجرى وراء الأحزاب ؟... عشان التمويل وكمان يوفروا مندوبين اللجان.. لكن اللى معاه فلوس وعنده وكلاءه فى كل اللجان مش محتاج أحزاب** " **وعن الفارق فى التكلفه بين الإنتخابات البرلمانيه بعد الثورة وما قبلها يقول "ممكن أحسبها لك فى بند واحد فقط وهو توفير مندوبين فى لجان الآدلاء بالأصوات ولجان الفرز.. بتحتاج ٣ مندوب لكل يوم يبقى ٦ مناديب فى يومى التصويت و ٦ مناديب فى الإعاده وإذا كانت اللجان فى المتوسط ٢٥٠ فى الدائره الواحده يبقى إحنا عاوزين ٣٠٠٠ مندوب، وحسب السعر فى الدائره يتراوح من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه فى اليوم يعنى إحنا بنتكلم فى حد أدنى ٥ مليون جنيه فقط للمناديب يوم الإنتخابات....** ".

الواقع الميداني يجعلنا نميل لرأى الحاله السابقه فى قدرة المال السياسي، على توفير وكلاء للمرشح، إلا أن قدرته تقف عند هذا الحد، ويكون الفيصل فى النتيجة هو إتجاهات الناخبين، وربما يكون قادراً على إختراقها بوسائل أخرى.

إشكالية المال السياسي هنا تكمن فى تبخر القاعدة الجماهيرية بعد التأسيس حيث لا تتواصل مع الحزب وليس الحزب بإستطاعته التواصل معهم، وبالرغم من إنقطاع تلك العلاقة يظل رئيس الحزب أو الممول فى دفع إشتراكات سنوية لهؤلاء. وتلك المشكلة التنظيمية تحتاج إلى وقت طويل حتى يعوض الحزب هؤلاء المؤسيسين بأعضاء تحكمهم الرغبة و الإنتماء.

ب- المال السياسي وتكيف الأحزاب

تعتبر قدرة الأحزاب السياسية على التوافق والتكيف مع المتغيرات المجتمعية الداخلية والخارجية من أهم المؤشرات التى تكشف مستوى المأسسه فى المنظمات السياسية، وعليه تصبح كيفية تعامل الأحزاب مع التحولات المجتمعية، ورؤيتها لقضايا ومشكلات المجتمع وأولويات طرح الحلول لها، وآلية ومستوى التفاعل والأحداث مؤشرات كاشفه لدرجة توافق وتكيف الحزب مع متطلبات التغيير الإجتماعى.

إجمالاً، الواقع الميدانى يكشف مستوي منخفضاً لدرجة وعى الأحزاب بضرورة التكيف مع متطلبات التغيير فى المجتمع، فمازالت الأحزاب اليمينيه تنظر لقوى المجتمع المختلفه ومطالباتها وفق منظورها التقليدي وتقدم ترتيباً لأولويات المجتمع من مشكلات وقضايا وتطرح حلول لها بفهم تقليدى لايضع فى إعتباره حجم التغيير والمطالب المستجده، كما أن القيادات والقوى اليساريه مازالت تنظر برؤية الستينيات رغم كل التحولات التى ضربت جذور الإشتراكيه فى كل دول العالم

ولا يختلف تعامل الأحزاب التى تتمتع بالدعم وتوظيف المال السياسى عن نظيرتها فى الرؤية العامه، إلا إنها تزيد عنها فى تكريس الإهتمامات و المصالح فى سياق رؤية رئيس أو ممول الحزب، من الطبيعى أن تختلف طريقة التعبير عن تكييف الحزب نظرياً، على خريطه التصريحات والإعلام و الخطاب الموجهه للجمهور، إلا أن حماية المصالح تظل هى الحاكمه فى خطوات التكيف الحزبى فى ظل سيطرة رأس المال، كما تتمتع الأحزاب الغنية بمرونة فى قدرتها على عرض وتسويق نشاطها فى مواجهة الأحداث لقدرتها على الظهور فى وسائل الأعلام.

ت- المال السياسي وقدره الأحزاب التنظيمية.

يعتبر مستوى التشابك الهيكلى ودرجة الرشد فى أسلوب وطريقة العمل الحزبي مؤشرات إجرائية على المؤسسية، وتتمثل فى إمتلاك الأحزاب بناءاً من الوحدات والأجهزة القاعدية على كافة المستويات فى المجتمع، ومدى ديمقراطية نماذج السلوك بين وحدات وأجهزه الحزب ومقدرة الحزب على تجنيد وتعبئة كوادر مدربة جديدة فاعلة سياسياً.

واقع الأحزاب المصرية يعكس إنخفاضاً حاداً فى درجة التنظيم الحزبي فى مؤشراته المختلفة، من حيث التشكيل والكوادر والإنتشار واللجان النوعية وأسلوب وإجراءات وديمقراطية العمل الحزبي، ومع وجود توظيف رأس المال السياسي فى الحياة الحزبية إستفاد التنظيم فى بعض مقوماته ، وضرب المال السياسي كثير من عناصره ومفرداته الآخرى، حيث إستفادت الأحزاب من المال السياسي فى توفير المقرات وإمكانيات تجعل الحد الأدنى من ممارسة النشاط الحزبي ممكن، مثل الإجتماعات والندوات و ورش العمل والتواصل، كما ساعد عملية التواصل بين أعضاءه عن طريق

القدرة على تنظيم الفاعليات لأعضاء الحزب وقياداته مع توفير وسائل مواصلات، أو عمل مؤتمرات وندوات فى الأقاليم.

ورغم مكاسب توفير الإمكانيات فى تيسير إجراءات العمل، إلا أن تأثير المال السياسي يظل حاسماً فى جعل أسس تنظيم الحزب معبرة عن وجهة نظر آحادية غير قابلة لحوار ديمقراطي أو تغيير، وتلك هى رؤية مؤسس وممول الحزب مما يجعلة فى النهاية مؤسسة شخصية فى بناءها التنظيمي وطريقه و أسلوب إداره عملها.

حيث يبدأ بإختيار القيادات و الكوادر والمواقع التى يشغلونها وفق رؤيته وعلى شاكلته، يحدد مساحة وحدود سلطة كل موقع تنظيمي بشكل يجعله متحكماً فى قرارات الحزب، يفتقد الحزب لآليات ديمقراطية الأداء، حتى إقتراح الأنشطة وتمويلها وأولوياتها تخضع لرؤيته ورغبته فى تدبير التمويل لما يراه متوافق، وكيفية ترشيح القيادات للمواقع أو الإنتخابات العامة.

خلاصة ذلك أن الحزب فى تلك الحالة يبُنى وفق أسس وهياكل تتناسب مع القدرة المالية لمؤسس الحزب وتتناسب ورؤيته وإهتماماته ومصالحه، بغض النظر عن كون الحزب مؤسسة عامة مفترض أنها تخوص تنافساً مع مثيلتها من أجل مصلحه الشأن العام.

وحيث يفسر ذلك (ا، ر) أمين تنظيم أحد الأحزاب الشهيرة، لماذا ترك الحزب رغم كونه يشغل موقعاً متقدماً فى التنظيم الحزبى "فيقول" الحقيقة بعد ثوره يناير مفيش موقع إسمه أمين تنظيم" .. **كان زمان لما كان فيه تنظيم ومهام ومسئوليات بتتوزع على القيادات، انا مقدرش أعين أى كادر فى أى مستوى غير برضى رئيس الحزب، ولا أقترح أى مبالغ لأى جهه أو أى نشاط اللى يرضى الرئيس، وصلت الدرجه أن تحديد الإجتماعات للنشاط الفرعى لازم يوافق عليه.. ايه اللى باقى من شخصية الموقع.. ولا حاجه.. مينفعش أكون صوره...**".

ث- المال السياسي و التماسك الحزبي

أضحى التماسك معياراً كاشفاً لطبيعه البناء الحزبى، فهو دلالة القدرة الحزبية على تخطى الأزمات، حيث أن رابطة الأعضاء النفسية والإجتماعية الطوعية تجعل الحزب قادراً على تخطى التناقض والتحلل الداخلي وكذلك المؤثرات الخارجية.

وينشأ الإنقسام غالباً فى الأحزاب السياسية من وجود الاهتمامات والمصالح المتعارضة، ولذلك يكون من الضروري خلق مستوى من الاتفاق حول قواعد حصر الاختلافات لحدها الأدنى، الواقع الميدانى يكشف أن الأحزاب المصرية تعكس مستوى متواضع من التماسك الداخلى وكذلك عدم القدرة على إداره الازمات فى مواجهه الأحداث. فى ظل توظيف المال السياسي فى الأحزاب، إستعاضت الأحزاب عن تربية الكوادر وإعدادها للمواقع أوالترشيح للإنتخابات العامة بالاتفاق مع كوادر جاهزة وراغبة فى الترشيح، وذلك قدم حلولاً لإشكالية الوفاء بالصوره العامه للحزب فى إستكمال قوائمه، إلا إنها فتحت أبواب الأختلافات والإنقسامات خاصه فى مواسم الإنتخابات حول أولوية وإستحقاق المرشحين.

إن الواقع الميدانى يكشف أن الأحزاب المصرية تعكس مستوى متواضع من التماسك الداخلي وكذلك عدم القدرة على إدارة الأزمات فى مواجهة الأحداث، إلا أن الأمور يتم حسمها فى سياق الملائمة المالية لرئيس أوممول الحزب الذى يمكن تسوية تلك الخلافات بتزكية من يشاء.

وتظل الرابطة النفسية و الإجتماعية داخل الأحزاب هشه وغير قادرة على إقناع الآخرين أو حتى المنافسين فى مجال العمل الحزبي بالإنتماء، حيث تقوم دائماً الإختلافات والإتهامات فى أوقات كثيرة حول إمكانية الاستحواذ على مساحة التقرب من رئيس الحزب، وكثيراً ما تظهر الفصائل المتمحورة حول الأشخاص ضد الأشخاص الآخرين وتشتعل دائما الخلافات حول السيطرة على المواقع الحزبية، أوقدرة إتخاذ القرار، أوحتى الفوز برضى رئيس الحزب، وغالباً ماتنتهى الأمور داخل الأحزاب بهروب الفصائل المختلفة فى الرأى والإبقاء على الكوادر والأعضاء الذين على شاكلة رئيس الحزب أو يرضون برؤيته وتصرفاته – وهى إحدى ملامح الثقافة السياسية المصرية فى التعامل مع القيادات و الروساء.

ج- المال السياسي والإستقلالية الحزبية

إن إستمرارية وجود الحزب تحدده مدى الإستقلالية التي يتمتع بها، وهو مايعنى أن تكون نظم وآليات العمل والتدابير داخل الأحزاب السياسية مستقلة وذاتية الطابع، تلك تتمثل فى الموارد البشرية والمادية والإجراءات التنظيمية ' إضافه إلى الهوية الفكرية لأنها تتشكل فى سياق المصالح والإهتمامات السياسيه والإجتماعيه للحزب.

الأحزاب المصرية فى أغلبها لاتتمتع بمستوى جيد من الإستقلالية، حيث عدم القدره على تعبئة وتجنيد أعضاء وقيادات حزبية، أو التوجهات والمبادئ السياسية للحزب فى طرح رؤى وحلول للمشكلات المختلفة مستقله أيضاً، إضافة إلى الإحتياج الدائم للتمويل مما يجعلها غير مستقلة، وتقع تحت حصار المال السياسي، أو مؤسسات الدولة وعليه تكون غير مستقلة التوجه.

بعد ثورة يناير ودخول المال السياسي لمعظم الأحزاب المصرية الممثلة فى المؤسسة التشريعية تغيرت معادلة مقومات مستوى إستقلالية الأحزاب السياسيه وفقاً لطبيعة المال السياسي وتوجهات داعمية، حيث إستطاع المال السياسي تقديم حلول لمشكلة الإعتماد على الدولة أو المؤسسات الأخرى الخارجية، إلا أنها زادت وكرست التبعية لرئيس الحزب أو الممول، حيث توسعت صلاحياته فى جميع شئون الحزب وأصبحت محاسبته على قراراته غير مؤثرة، لأنه يقوم بتمويل كل الأنشطة بما فيها إيجار المقرات، ولأنه مصدر التمويل الوحيد، حيث يقوم بدفع إشتركات الأعضاء السنويه أيضاً.

الواقع الميدانى يظهر أنماطاً متعددة من الفساد السياسي داخل الأحزاب، وتلك تعتبر إنعكاساً مباشراً لغياب الاستقلالية الحزبية، ونتيجة لذلك تصبح كيانات الحزب ووحداته مرتبطة برئيس الحزب، وغير قادرة على التصرف ووفقاً للحراك الطبيعي الناتج عن تفاعلات الأعضاء ونشاطهم الحزبي، وحول مسألة الإستقلاليه يقول (ع، ز) أمين تنظيم أحد الأحزاب "**.... مفيش حاجه إسمها إستقلالية، الممول أو بصفته الرئيس بينفق كل ده ليه مش ممكن هنتجاهل رأيه فى إدارة الحزب .. لكن فى النهاية هى عزبة نطاق عملها فى الشأن العام.. ومش هنتكلم عن المفروض يتعمل.. عشان يبقى فيه أحزاب مستقله لازم الدولة تقرر ميزانية لكل حزب يتناسب مع عدد نوابه....**".

وعليه فإن الاستقلال فى ظل توظيف المال السياسي معادلة لاتتحقق فى ظل التمويل الخاص للأحزاب، يجب تحويل التمويل ليقتصر على إشتراكات الأعضاء، ويمكن دعمة من ميزانية الدولة.

استخلاص النتائج :

١-لقد أظهرت الدراسة الحالية وجود توافق بين المهتمين والمنظرين بالنظام السياسي المصري حول وجود خلل في بنى ووظيفة الأحزاب السياسية دون استثناء قبل ثورة يناير، مما أسس تحديا جوهريا لتطوير النظام الحزبي، وكان سببا في تحول تنظيم المطالبات نحو الحركات الإجتماعية الاحتجاجية، تلك التي أودت بالنظام وأحدثت زلزال التحولات السياسية التي شهدتها مصر. وجاء الانهيار السياسي كنتيجة لعدم اهتمام النظام ببناء مؤسسات سياسية فاعلة، وقد جاءت تلك النتائج متوافقة مع رؤية " **هنتنجتون** " النظرية، حيث يذهب إلى أن الانهيار السياسي نتيجة حتمية لأي تحديث دون بناء مناسب ومتزامن للمؤسسات السياسية، لأن التحديث يطلق العنان لقوى اجتماعية وسياسية لاتستطيع المؤسسات التقليدية حجزها أو السيطرة عليها ومن ثم لايمكن تجنب الانهيار السياسي.

٢-أثبت نتائج الدراسة الميدانية عدم قدرة الأحزاب السياسية على الاستمرار والتماسك فقد تنامي عدد الأحزاب التي تتشكل وأخرى تتحلل، تظهرالتحالفات وسرعان ماتختفي، وتتجلى تلك الظاهرة حينما تتزايد درجة التسيس Politisierung لغياب المؤسسات، وتلك النتيجة تتفق مع رؤية **Bassam Tibi** حيث يرى أن عدم بناء الأحزاب بشكل مؤسسي يؤدي إلى تشتت مصدر القوة السياسية وتجعلها آلية متناقلة بما يعني سهولة الحصول عليها وفقدانها وهذا مافسر فشل غالبية الأحزاب في الحصول على مقاعد في برلمانات بعد الثورة رغم التغيير الجذري في البيئة الحاضنة للإنتخابات وحرمان الحزب الوطني من الترشح.

٣-من النتائج الهامة والتي توافقت تماما مع رؤية **Peter Pawalka** بأنه بالرغم من أن مصر تتمتع بنظام مجتمعي شديد التباين وفقا لمؤشرات مقوماته في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومع إنه قطع مراحل متقدمة في التطور، إلا أن تنظيم الاهتمامات والمصالح الإجتماعية مازال ضعيفا وفي أضيق الحدود وذلك نتاج لمستوى آداء الأحزاب السياسية لوظائفها.

٤-لقد أفادت الدراسة أنه بالرغم من تعدد المداخل النظرية وتواتر المفهومات التي تحاول تحليل النظام السياسي الحزبي في مصر، إلا أن هناك ضرورة للتركيز على مفاهيم مستمدة من دوائر العلاقات غير الرسمية في الكيانات والمنظمات السياسية المصرية وتأثير توظيف المال السياسي على مجمل السلوك السياسي والثقافة السياسية، إضافة إلى استغلال رأس المال الإجتماعي في بناء العلاقات السياسية.

٥-أظهرت الدراسة الميدانية بعضا من الدوافع وأسباب تنامي تأسيس الأحزاب السياسية بعد ثورة يناير ٢٠١١، حيث يمكن إرجاع تلك الطفرة إلى تخفيض القيود القانونية التي اعترضت العمل الحزبي، إضافة إلى حدوث تحول في إدراكات المواطنين للأحزاب وقوى اجتماعية وسياسية وجماعات دينية ومصالح إقليمية ودولية، كما لعب توظيف المال السياسي الدور الأهم في تشكيل الخريطة الحزبية في تلك الحقبة.

٦-لقد رصدت الدراسة الميدانية حالة من الاستقطاب الحاد، صاغته تأسيس هذا الكم من الأحزاب ذات المرجعية الدينية " اسلامية ومسيحية "، حيث أوجدت حالة من التخوف لدى الوطنين والمهتمين بمستقبل العمل السياسي والإجتماعي، فقد باتت الدولة والمجتمع على أبواب صراع سياسي طائفي شكلت بيئته تلك الأحزاب الدينية حيث انحسرت العملية

السياسية في رؤية عقائدية أهملت في سياقها التنوع الإجتماعي والشأن العام القومي، وباتت كل الأطراف مهيئة للدخول في صراع لخدمة مصالحها الخاصة.

٧-تظهر نتائج الدراسة الميدانية أنه إذا كان الفساد السياسي أفرزه انخفاض درجة الاستقلالية في الأحزاب، حيث أوجدت التحالفات المصالحية، والتوظيف الكثيف للمال السياسي دفاعا عن اهتمامات ومصالح قوى سياسية وشخصية وإقصاء مصالح الشأن العام، وتلك ماعبر عنها رؤى نظرية كثيرة في أن أنماط الفساد تعتبر مؤشرات لغياب استقلالية المنظمات السياسية.

٨-تكشف نتائج المعايشة الميدانية في سياق تأسيس الأحزاب وتحالفتها وتبنيها لوجهات نظر محددة حول الأحداث السياسية وجود دلائل مؤكدة للاستثمار في المجال السياسي، حيث توظيف رأس المال في الحياة الحزبية لحماية المصالح، فمعظم الأحزاب يترأسهم رجال أعمال، والأحزاب التي حصلت على مقاعد برلمانية هي من وجدت الدعم المالي، وبحسب قيمة الدعم كانت حجم المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب. وتتوافق تلك النتيجة مع رؤية " **جيمس بولوك** " بأن سلامة الحياة السياسية لن تكون ممكنة، طالما كان استخدام المال غير مقيد، حيث ستنتج النظم من لايمثل الشعب حتى وإن تم اختيارها عبر صناديق الاقتراع، وتلك الظاهرة عبر عنها " **توماس فيرجسون**" بأن الشركات العملاقة باتت تمثل لها عملية الانتخابات نوع من الاستثمار تسعى من ورائه لجني الربح أو حماية المصالح.

٩-ترصد الدراسة مايدعوا مجالا للشك أو التأويل أن صناعة القرار في البرلمانات المصرية باتت في خطر، حيث هناك تأثير قوى ومؤسسات خفية خاضت المعركة الإنتخابية دون أن يكون لها أحزاب تمثلها، لكنها دعمت مستقلين وحصلت على نتائج مؤثرة، فيكفي أن أحد السياسيين القدامى دعم مستقلين وفاز أكثر من ٧٩ نائبا له، نسبة تفوق أكبر الأحزاب ، وتلك النتيجة الفارقة في مناحي كثيرة من السلوك السياسي المصري، نجد لها تفسيرا عند " **موريس دوفرجيه** " حيث يرى ضرورة تجاوز البنى الرسمية والبحث في البنى الخفية الأعمق من حيث الدور صناع القرار في تلك الكيانات، وتلك إشارة لقدرة رأس المال في التأثير على صناعة القرارات في القضايا السياسية الداخلية .

١٠-ترصد الدراسة الميدانية سيطرة المال السياسي على التحالفات الإنتخابية، حيث تحكم في تحديد مسار التحالفات الإنتخابية وفكك التيار المدني، ممأعطى الفرصة للقوى الدينية لتحوز الأغلبية وتتحكم في المؤسسة التشريعية، في انتخابات ٢٠١٢، ثم منع الأحزاب المدنية من فرصة تشكيل حكومة مدنية بعد انتخابات ٢٠١٥م.

١١- كما تسببت سطوة الأغنياء في فشل التحالفات الانتخابية، فإنها أدت إلى انفلات إعلامي، فغالبية وسائل الإعلام الخاصة مملوكة لذوي المصالح من رجال أعمال ورؤساء أحزاب ومرشحين، مما قوض مبدأ تكافؤ الفرص واختيار الناخب الطبيعي من بين مرشحين متساوين في عرض برامجهم.

١٢-تكشف وقائع العملية الإنتخابية حقيقة تغيير أو استقرار الثقافة السياسية التقليدية المتحكمة في دوافع السلوك التصويتي، حيث ضرب المال السياسي تلك الأسس، وأصبح أحد أهم تلك الدوافع وصنع تحالف مع عصبيات الدم والمكان، وصيغت تحالفات قادت العملية الإنتخابية بسطوة المال السياسي إلى إعادة صياغة الخريطة البرلمانية وإعادة توزيع مصادر القوة السياسية، ووجد من خلالها الفاعلون الرئيسيون أنفسهم وكأنهم أمام قواعد جديدة تماما للعملية السياسية، قدلايملكون أدوات أو مهارات التعامل معها، فأقصت

تمثيل عائلات أمضت حقبا ممتدة كفاعل برلماني، ومهدت الطريق لآخرين لايمتلكون الخبرة وأدوات ممارسة القوة السياسية.

١٣-ثمة مؤشرات على مساهمة الإعلام الخاص في إفساد البيئة السياسية للإنتخابات البرلمانية فقد روج لأفراد وأحزاب وأقصى آخرين دون سند من الحقيقة، وصنع سياق من الشك والريبة والاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية والناخبيين..

١٤-من حيث ظروف وطبيعة نشأة الأحزاب السياسية بعد الثورة، فقد أفسحت الثورة لرجال الأعمال للعب دور سياسي مباشر من خلال تأسيسهم لغالبية الأحزاب التي دخلت الإنتخابات، إما لحماية مصالحهم السياسية والاقتصادية أو قناعة منهم في بناء الدولة المدنية.

١٥-كشفت الدراسة الميدانية عن وجود مكثف لظاهرة، " الكفيل الضامن "، التي زاحمت بقوة أدوات العملية الانتخابية التقليدية المستقرة في الثقافة السياسية كالمفاتيح الإنتخابية والعائلات ذات الكتل التصويتية، وظهرت الحاجة للكفيل لعدم خبرة رؤساء الأحزاب بالخريطة الإنتخابية التصويتية واختيار مرشحين أقوياء، ولسهولة شراء المرشح، إلا أنه على طريقة رأس المال يجب أن يكون سلعة مضمونة، فبرز دور الشخص المتعهد بتصدير المرشحين وفتح دوائر العلاقات غير الرسمية مع العائلات ذات الثقل الإنتخابي، تلك أدوات جديدة ساهم في تواجدها ورواجها دخول رأس المال في الحياة الحزبية المصرية.

١٦-تظهر النتائج إمكانية بل حقيقة تحالف المال السياسي والدين السياسي، في انتخابات ٢٠١٢ ، ٢٠١٥ وكشفت تلك التحالفات المستور من الإدعاءات حول دخولهما من أجل تصحيح مسار الحياة السياسية ــ و ضمان الإبقاء على أسس الدولة القومية من ناحية أخرى.

١٧- المال السياسي يدعم المصالح الإقليمية في الأحزاب الدينية والمدنية على حد سواء وتلك النتيجة التي كشفتها الدراسة لم تكن سرا حيث وجهت وجهة الأموال بدعاوي كثيرة منها دعم المؤسسات الحزبية والديمقراطية، إلا أنها لم تكن سوى دعما للتوجهات التي تخدم مصالح تلك الدول الداعمة، سواء للأحزاب المدنية أو الأحزاب الدينية.

١٨-ترتيبا على النتيجة السابقة وتوازيا معها تدخلت منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية وساندت قوى سياسية ومرشحين وقوائم محددة، نظير مساعدات مالية أو إنهاء اتفاقات دعم مادي سواء محلي أو دولي، وفي حالات كثيرة كان التوجه الفكري دافع رئيس لهذا الدعم، فأغدقت على الناخبين سلع عينية كسجاد وبطاطين.. وتم توجيههم لمصلحة قوى معينة.

١٩-انتقال الفساد السياسي من سياق الأفراد لسياقات مؤسسية، حيث انتقل من شراء الأصوات والمرشحين لبيع الأحزاب السياسية حصتها في القائمة لمن يستطيع ذلك سواء من رجال الأعمال أو السياسين القدامى ــ فقد مارسها عدد من الأحزاب التي شاركت في تحالفات ولاتمتلك كوادر أو قاعدة جماهيرية.

٢٠-كشفت العملية الإنتخابية في تلك الحقبة بوجود الدور البارز للبلطجية في تأمين المرشحين وأرهارب الخصوم واستخدام كافة أدوات القسر وتلك الظاهرة تتناسب وهيبة الدولة وقدرتها على مواجهة الخروج عن قواعد النظام.

Abstract

The political party movement after the January 2011 revolution

A field study of the impact of employing political money in political parties

By Abdul Hamid Younis Zaid

The current study examined the importance of studying and analyzing the reality and independence of the new political parties and their course of development. They formulated a new model for the party map, then used political money intensively in party work, and argued conflicting interests and interests to possess the ability to formulate a political decision in the future. The opportunity to build a democratic party system, deservedly deserved by a people who have made two revolutions, rid of political tyranny and religious obsession..

According to this understanding, the study aims at uncovering the impact of the process of employing political money on the reality of the new political parties and their course of development in the context of analyzing the obstacles to the development of these parties, in addition to the future of party performance in the context of the struggle of new powers and interests in the political transition after the January revolution and political culture Has contributed to its regional and international dimensions.

The study was based on an analytical approach based on an in-depth case study that was applied to twenty-three of the leaders of the political parties and the candidates for their power. They were conducted in depth and in multiple sessions. The sample included 5 party leaders, 2 general secretary, The number of two treasurer, and the number of 12 candidates on the lists of the two parties, in Cairo.

the most important results reached, the current study showed that there was a consensus between the Egyptian political system and the Egyptian political system that there was a flaw in the structure and function of the political parties without exception before the January revolution. This led to a fundamental challenge to the development of the party system. The social movements of the protest, those that led to the regime and caused an earthquake political transformations witnessed in Egypt. The political collapse came as a result of the regime's lack of interest in building effective political institutions. These results were consistent with Huntington's theoretical vision. He argues that the political collapse is the inevitable result of any modernization without the appropriate and simultaneous construction of political institutions because modernization unleashes social and political forces that traditional institutions can not To seize or control them and thus political collapse can not be avoided.

الهوامش

(1) D. Claessens, O.stammer: Die Krise der parteiendemokratie und die parteiensoziologie, Berlin 1979 s. 71

(2) Alf. Mintzel: parteiensoziologie, in pipers worterbuch zur politik, Munchen, Zurich, 1989, s. 661- 665

(3) Rolf. Ebbighausen: Die krise der parteicndemokratie und die parteinssoziologie, Berlin, 1969. bib. s.73.

(4) E,wiesendahl: parteien und demokratie. Eine soziologische Analyse paradigmatischer Ansatze der parteienforschung, Opladen 1980.

(5) Fischer , Naschold: organisation und Demokratir m stuttgart Berlin, Koln, Mainz 1979 s 62.

(6) Frieder, Naschold: Organistion und Demokratie , bib, s. 51.

(٧) رجب حسن عبد الكريم : الحماية القضائية لحرية واداء الأحزاب السياسية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٨ ، ص ١٧.

(٨) جمال محمد أبو شنب: أصول الاجتماع السياسي " النشأة – القضايا – التطبيقات "، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٧٣.

(9) Bruce S. , Yearly S. , the sage dictionary of sociology ,sage publications ,London ,2006, p234.

(١٠) كامل الزهيري: موسوعه الهلال الاشتراكية، نقلا عن طارق فتح الله، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دراسات مقارنه، لبنان، ١٩٨٦ ، ص٤٠.

(١١) سليمان الطماوي: السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي " دراسة مقارنة "، دار الفكر العربي، لبنان، ط٥، ١٩٩٦، ص ص ٧– ٦٢.

(١٢) رمزي الشاعر: الايديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٠٤.

(١٣) انطونيو جرامشي: قضايا علم السياسية في الماركسية ، ترجمة: واهي شرفان وقيس الامي، دار الطبيعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ص ٤٩–٥٠ .

(١٤) فتح الله وعلوا: الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٥٨.

(15) James Kerr Pollok.Mony and Political Abroad University Of Machigan press ,1962,p63.

(16) Tomas Ferguson: Golden Rule – The investment theory of party competition and the Logic of Money – Driven Political System.Chicago press 1995 ,p42.

(١٧) موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ص١٨٤.

(١٨) عبد الإله بلقزيز وآخرون: إلى أين يذهب العرب، مؤسسة االفكر العربي، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٢٣.

(١٩) المرجع نفسه، ص ص ٢٠٩–٢١٠

(20) Stephan Bell, "Institutionalism old and New", OP.Cit.

(21) - Hartfiel Gunter, bib, s. 341.

(٢٢) على الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٦٢.

(23) Bassam Tibi: schwache insitutionalisierung ' als fall Agypten in verfassung und Recht in ubersse 1 , 1980.

(24) Harfiel Gunter und k.hollmann , worterbuch der soziologie knoner verlag Stuttgart.1982.
(25) Bassam Tibi : ibid ,pp13 -14.
(٢٦) توم بوتومور: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٨.
(٢٧) محمد سعد أبو عامود: الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠١، ص ص ٣٨-٣٩
(٢٨) نجوي إبراهيم محمود: الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٨٠.
(٢٩) عبدالحميد زيد: العالم الثالث والسياسة، دار العلم، الفيوم، ٢٠٠٣
(٣٠) على الدين هلال: مرجع سابق، ص ١٢٩.
(٣١) جوردون مارشال: موسوعة علم الإجتماع، محمد الجوهرى وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠ ص ٨١٩ – ٨٢٠.
(٣٢) على الدين هلال: مرجع سابق، ص ٢١١.
(٣٣) جوردون مارشال: مرجع سابق، ص ٨١٣.
(34) Arthur fischer, Heinz- Ulrich kohr: Politisches verhalten und empirische sozialforschung , Juventa, verlag Munchen, 1980, S. 9.
(35) Arthur fischer, Heinz - Ulrich kohr: bib. S. 15
(36) Arthur Fischer, Heinz - Ulrich kohr: bib. S. 20.
(37) Arthur Fischer: bib. S.23.
(38) Arthur. Fischer: bib. 23.

ملحقات الدراسة

دليل مقابلة

١- ماهى رؤيتكم حول الوضع السياسى القائم ؟ والحياة الحزبية ؟ وحجم التغيرات التى حدثت؟
٢- ماهى الأسباب التى دعتك لتأسيس الحزب أو الانضمام إليه ؟
٣- ماهى الفئات التى يمكن إعتبارها القاعدة الجماهيرية للحزب ؟
٤- ماهى ظروف الحزب التنظيمية من حيث أسلوب العمل، وتشكيلاته سواء كانت النوعية أو التمثيل الجغرافي على مستوى المحافظات والمراكز؟عضوية الحزب، كيفية سداد الاشتراكات؟
٥- كيفية التمويل ؟ مساهمات الأعضاء ؟ رجال الأعمال ؟ وماهى مناصبهم ؟
٦- مامدى استقلال الحزب عن أجهزة الدولة ؟ وأى جهة أخرى من حيث التمويل – العضوية – القيادات ؟
٧- ما كيفية تكيف الحزب مع المتغيرات المجتمعية والحالة الثورية التى كان عليها المجتمع، سواء فى الفكر أو البرنامج أو أساليب الحوار وآليات العمل ؟
٨- ماهى قدرة الحزب على التماسك فى مواجهة الأزمات، ولماذا مر الحزب بحالة إنقاسامات أثناء إختيار المرشحين والقوائم ؟
٩- ماهى آليات الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية الأخرى ؟
١٠- ماهى تحالفات الحزب مع قوى حزبية أخرى أو تحالفات مع المستقلين ؟
١١- ماهى رؤيتكم حول المال السياسي فى الانتخابات الأخرى ؟
١٢- وهل أثرت على تجنيد المرشحين ؟ والداعمين للحزب ؟
١٣- هل حدث تأثير على نتيجة الانتخابات ؟
١٤- مصروفات الدعاية الانتخابيه وقدرة المرشح على تحملها ؟
١٥- هل يمكن تحقيق نتيجه جيدة بدون استخدام المال السياسي ؟

١٦- مادوافع استخدام المال السياسي بكثافة من بعض رجال الأعمال ؟

م	الاسم	الصفه	اسم الحزب	المحافظة
١	حازم عمر سليمان	رئيس حزب	الشعب الجمهوري	الشرقيه
٢	الربان / عمر صميده	رئيس حزب	المؤتمر	الشرقيه
٣	معتز محمود	رئيس حزب	الحريه	قنا
٤	محمود شريف	رئيس حزب شرفي	الشعب الجمهوري	القاهرة / القليوبيه
٥	صلاح حسب الله	رئيس حزب	المواطن مصري	القاهرة
٦	لواء / امين راضي	امين عام	المؤتمر	الغربية / القاهرة
٦	د. صفي الدين خربوش	امين عام	الشعب الجمهوري	القاهرة
٧	أ. حامد الشناوى	امين تنظيم	المؤتمر	بورسعيد
٨	د. شريف والى	امين تنظيم	الشعب الجمهوري	الجيزة
٩	أ. اسامه عمر شلبي	مرشح	المؤتمر	دائرة مطوبس
١٠	حسن خيرالله	مرشح	الشعب الجمهوري	الاسكندرية
١١	هشام الشاطورى	مرشح	الشعب الجمهوري	سوهاج
١٢	مكرم السيد متولى رضوان	مرشح	الشعب الجمهوري	الدقهليه (بني عبيد)
١٣	ياسر منير عبدالجواد	مرشح	الشعب الجمهوري	كفر الشيخ (قلين)
١٤	مجدي محمود الشراكي	مرشح	الشعب الجمهوري	كفر الشيخ (بندر كفر الشيخ)
١٦	صبري محمد طه	مرشح	الشعب الجمهوري	القاهرة
١٧	على محمد العجواني	مرشح	المصريين الاحرار	كفر الشيخ
١٨	صلاح الدين المعداوى	مرشح	المصريين الاحرار	مطوبس
١٩	رسمي عبدالله محمد خالد	مرشح	الشعب الجمهوري	شبراخيت
٢٠	توفيق محمد الشيتاني	مرشح	المؤتمر	بندر كفر الشيخ
٢١	محمد يونس ابوزيد	مرشح	المؤتمر	البرلس
٢٢	سيد احمد ابومحمد	مرشح	مستقل	سيدي سالم
٢٣	على احمد ابوعلي	مرشح	المصريين الاحرار	سيدي سالم
٢٤	عمر دوير	مرشح	الجبهه الوطنية	قلين
٢٥	محمد الشهاوي	مرشح	مستقبل وطن	دسوق

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١- جمال محمد أبو شنب: أصول الاجتماع السياسي " النشأة – القضايا – التطبيقات "، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ٢٠١١.

٢- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١-٢٠٠١، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٣- توم بوتومور: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.

٤- عبدالحميد زيد: العالم الثالث والسياسية، دار العلم، الفيوم، ٢٠٠٣م.

٥- محمد سعد أبو عامود: الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠١.

٦- نجوي إبراهيم محمود: الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠١.

٧- انطونيو جرامشي: قضايا علم السياسية في الماركسية ، ترجمة: واهي شرفان وقيس الامي، دار الطبيعة، بيروت، ١٩٧٠.

٨- عبد الإله بلقزيز وآخرون: إلى أين يذهب العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٢.

٩- كامل الزهيري: موسوعه الهلال الاشتراكية، نقلا عن طارق فتح الله، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابيي، دراسات مقارنه، لبنان، ١٩٨٦ .

١٠- رجب حسن عبد الكريم : الحماية القضائية لحرية واداء الأحزاب السياسية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٨.

١١- فتح الله وعلوا: الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، بيروت، دار الحداثه، ١٩٨٩.

١٢- سليمان الطماوي: السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي " دراسة مقارنة "، دار الفكر العربي، لبنان، ط٥، ١٩٩٦.

١٣- موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢.

١٤- سمية فلو عبود: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣.

١٥- عبد العالي عبد القادر: محاضرات في النظم السياسية المقارنة، الجزائر، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، ٢٠٠٨.

١٦- محمد شلبي: منهجية التحليل السياسي، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ١٩٩٩.

١٧- محمد نصر عارف: ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج. ب،ب،ن: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ٢٠٠٢.

١٨- ميلود عروس: "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٦ مقترب تحليلي تقسيمي". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠.

١٩- وفاء لطفي: محاضرات في نظرية النظم السياسية. مصر: جامعة ستة أكتوبر، ٢٠١٦.

المراجع الأجنبية:

(1) D. Claessens, O.stammer: Die Krise der parteiendemokratie und die parteiensoziologie, Berlin 1979 s.

(2) E,wiesendahl: parteien und demokratie. Eine soziologische Analyse paradigmatischer Ansatze der parteienforschung, Opladen 1980.

(3) Fischer , Naschold: organisation und Demokratir m stuttgart Berlin, Koln, Mainz 1979.
(4) Tomas Ferguson: Golden Rule – The investment theory of party competition and the Logic of Money – Driven Political System.Chicago press 1995.
(5) Frieder, Naschold: Organistion und Demokratie , bib.
(6) Bassam Tibi: schwache insitutionalisierung ' als fall Agypten in verfassung und Recht in ubersse 1 , 1980 .
(7) Alf. Mintzel: parteiensoziologie, in pipers worterbuch zur politik, Munchen, Zurich, 1989.
(9) Bruce S. , Yearly S. , the sage dictionary of sociology ,sage publications ,London ,2006.
(10) Rolf. Ebbighausen: Die krise der parteicndemokratie und die parteinssoziologie, Berlin, 1969,
11) Stephan Bell, "Institutionalism old and New", OP.Cit.(
12) James Kerr Pollok.Mony and Political Abroad University Of Machigan press ,1962,p63.(bib.